جامعة عبد الحميد بن باديس . مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية تخصص : تحليل إقتصادي وإستشراف

أثر الإنفاق العام على كل من البطالة والتضخم في الجزائر

دراسة تحليلية خلال الفترة من 2000 الى 2020

مقدمة من طرف الطالبين :

- مقبول محمد
- بوخاري عبد الباسط

تحت إشراف الأستاذ:

* أ.د/ قدال زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	قدال زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	بودية سعاد	أستاذة محاضرة .ب .	جامعة مستغانم

السنة الجامعية :2021 /2022

إهـــــــداء

أهـدي هـذا الـعـمـل إلـــى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي إلياس، أميرة ومحمد

إلى الإخوة والأخوات

إلى العائلة الصغيرة والكبيرة

إلى كل الأصدقاء والأحباب خاصة أصدقاء العمل كل باسمه

إلى طلبة ماستر تحليل اقتصادي واستشراف دفعة 2022

مقبول محمد

إهـــــــداء

أهـدي هـذا الـعـمـل إلـــى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى الإخوة والأخوات

إلى العائلة الصغيرة والكبيرة

إلى كل الأصدقاء والأحباب خاصة أصدقاء العمل

إلى طلبة ماستر تحليل اقتصادي واستشراف دفعة2022

بوخاري عبد الباسط

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والإمتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور "قدال زين الدين"

على قبوله الإشراف على هذا العمل و إرشاداته وتوجيهاته

الشكر موصول لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بجامعة عبد الحميد بن باديس

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

شكرا لكم.

الـفـهـــــرس

الإهداء

كلمة شكر وتقدير

فهرس المحتويات ..... أ - ب

قائمة الجداول والأشكال..... ت

المقدمة العامة ..... 01 - 07

الفصل الأول:الاطار النظري للإنفاق العام للبطالة والتضخم ..... 8 - 33

مقدمة الفصل 09

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة 10

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة ومحدداتها 10

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة وأسسها 11

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات 16

المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالبطالة 19

المطلب الأول: ماهية البطالة وأنواعها 20

المطلب الثاني: أسباب حدوث البطالة وآثارها 21

المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل(محاربة البطالة) 26

المبحث الثالث: علاقة النفقات العامة بالتضخم 27

المطلب الأول: ماهية التضخم وأسبابها. 27

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثاره 29

المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار 32

خاتمة الفصل 33

الفصل الثاني : دراسة تحليلية للنفقات العامة والسياسة الإنفاقية في الجزائر ..... 34 - 59

مقدمة الفصل 35

المبحث الأول: دراسة تحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر للفترة 2000_2020..... 36

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر 36

المطلب الثاني: إتجاهات السياسة الإنفاقية في الجزائر 39

المطلب الثالث: تطور وتحليل الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 - 2020 42

المبحث الثاني: تحليل الإنفاق العام في ظل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020 48

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية في ظل تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 48

المطلب الثاني : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 51

المطلب الثالث : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014 54

المطلب الرابع: السياسة الانفاقية في ظل تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019..... 56

خاتمة الفصل 59

الفضل الثالث: دور الإنفاق العام في مكافحة البطالة ومعالجة التضخم ..... 60 - 80

مقدمة الفصل 61

المبحث الأول: البطالة في الجزائر ودورالنفقات العامة في مكافحتها خلال الفترة من 2000 – 2020 62

المطلب الأول :تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020 62

المطلب الثاني :الإجراءات المتبعة لمعالجة البطالة في الجزائر 65

المطلب الثالث :أثر الإنفاق العام على البطالة 68

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر ودورالنفقات العامة في معالجته خلال الفترة من 2000 إلى2020.....69

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020 69

المطلب الثاني : الإجراءات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر 72

المطلب الثالث :أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر 76

خاتمة الفصل 80

خاتمة عامة .....81 - 84

قائمة المراجع .....85 - 90

الملخص 91-92

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(II - 1)	تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000 - 2020	42
(II - 2)	تطور معدلات نفقات التسيير و نفقات التجهيز	44
(II - 3)	التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004	49
(II - 4)	تقسيمات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009	52
(II - 5)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009	53
(II - 6)	مضمون البرنامج الخماسي 2010 - 2014	55
(II - 7)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016	56
(II - 8)	مضمون النموذج الجديد خلال الفترة 2017 - 2018	58
(III - 1)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020	62
(III - 2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020	70
(III - 3)	تأثير الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020	76

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(II - 1)	منحنى بياني يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020	43
(II - 2)	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2000 - 2020	45
(II - 3)	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2000 - 2020	47
(II - 4)	مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004	50
(III - 1)	تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2000 إلى 2020	63
(III - 2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020	71
(III - 3)	تأثير الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020	77

مقدمة عامة

إن أهمية الدراسات النظرية للإنفاق العام إزدادت في الفترة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسعها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتراجع أهميتها في كونها تعد وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المرجوة، وأيضا الوسيلة التي تتيح لها تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية وممارسة دورها التدخلي في مختلف مجالات وأوجه النشاط الإقتصادي، وتنتهجها الدولة للحد من معدلات البطالة والتضخم والتي يمكن من خلالها قياس الأداء الإقتصادي للدولة، وهي تعكس لنا بشكل كبير الأهداف المرسومة من طرف الحكومة والتي تسعى من خلالها للنهوض بالإقتصاد الوطني لدفع التنمية الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي بالإعتماد على المقاربة الكينزية التي تعتبر أي زيادة في الإنفاق العام محفز للإقتصاد الوطني، ومنه أي زيادة في الإنفاق العام أي الإنفاق الحكومي تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الإقتصادي وبالتالي إمتصاص البطالة وتخفيض نسبة التضخم داخل الدولة.

والجزائر كغيرها من الدول التي كانت ولا زالت عرضة لمختلف الأزمات الإقتصادية، خاصة المتعلقة بقطاع المحروقات، فكلما تدهورت أسعار البترول في الأسواق العالمية، وخير دليل الأزمة الإقتصادية لسنة 1986التي أدت إلى إنهيار شبه كلي للإقتصاد الجزائر، وهذا ما دفع بالسلطات آنذاك إلى محاولة تغيير وبعث الإقتصاد الوطني من جديد، وعليه لابد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأزمات وزيادة الناتج الداخلي الخام، إذ إنتهجت الجزائر سياسة توسع في الإنفاق العام من خلال مجموعة من البرامج والتي كانت من بداية سنة 2001 حيث أطلق عليها أول برنامج اسم برنامج الإنعاش الإقتصادي وإمتد من سنة 2001الى 2004 وإمتد البرنامج الثاني من 2005إلى 2009 ويسمي البرنامج التكميلي لدعم النمو أما البرنامج الثالث إمتد من 2010 الى 2014 ويسمي برنامج دعم النمو الإقتصادي، أما البرنامج الرابع من 2015 الى 2019 وهو برنامج توطيد النمو الإقتصادي، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الإقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الإقتصادي والحد من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الإقتصاد الجزائري في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الإرتفاع الذي سجلته أسعار النفط الجزائري بشكل متواصل خلال الألفية الثالثة.

إن البطالة والتضخم من أهم الظواهر الإقتصادية التي تواجه وتعيق إقتصاد الجزائر، كما تعتبر من الأساسيات التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية للدولة، وتحاول دائما الدولة إتباع سياسات إقتصادية تسعى إلى تجنب هاتين الظاهرتين أو المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، بحيث نجد أن الحكومة الجزائرية تعاني في الكثير من الأحيان من المظاهرات والإحتجاجات التي تطالب السلطات بفتح مناصب شغل للتقليل من البطالة والتضخم، ولقد تعددت النظريات الإقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين بإختلاف وجهات النظر التي تركزت عليها آراؤهم، ومن أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الدولة والقضاء ومعالجة هاتين الظاهرتين تعددت أشكال تدخل الدولة وذلك بالقيام بمشاريع إنتاجية ضخمة أوالسيطرة الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الإقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطط إقتصادية شاملة.

وبالتالي فإن دراسة سلوك هذه المتغيرات نتيجة تغيير الإنفاق العام تعتبر عاملا هاما، وعلية ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية هذه الدراسة:

- ما مدي تأثير سياسة الإنفاق العام على كل من البطالة والتضخم في الجزائر ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كمايلي :

1- ماهي الجوانب النظرية لتأثير الإنفاق العام على إستقرار مستوي الأسعار وإستقرار مستوي التشغيل (التضخم والبطالة)؟

2_ هل ساهم الإنفاق العام في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؟

3- ماهي العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تبرز لنا الفرضيات التالية :

1_ توجد علاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر.

2- هناك علاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر.

3- يؤدي الإنفاق العام إلى تخفيض معدلات البطالة والتضخم.

أهمية الموضوع :

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما في الإقتصاد الجزائري، ويتعلق بتأثير الإنفاق العام على المتغيرات الإقتصادية والمتمثل في البطالة والتضخم نظرا لأهمية ذلك في وضع السياسات الإقتصادية بشكل يساعد في الحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة ومن ثم تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

أهداف الدراسة :

وتتجلي أهداف هذه الدراسة في ما يلي :

1- الوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه الحكومة الجزائرية في تحسين النشاط الإقتصادي .

2- تحليل ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق العام عليهما.

3- الوقوف على واقع التضخم والبطالة ومؤشراتها في الجزائر.

4- تقدير وتحليل درجة وإتجاه أثر الإنفاق العام في الجزائر على المتغيرات الإقتصادية الكلية المستهدفة (التضخم والبطالة).

حدود الدراسة:

لكي نقوم بدراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على المتغيرات الإقتصادية الكلية تحليلا دقيقا لابد من حدود لهذه الدراسة وعلية استهدفنا إن تكون الدراسة تحليلية على بعض المتغيرات الإقتصادية في الجزائر من خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2020، وقد اعتمدنا هذه الفترة نظرا لان التقنية المستعملة في الدراسة تتطلب طول الفترة وتشمل هذه الفترة البرامج التنموية والإصلاحات المالية.

دوافع إختيار الموضوع :

يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل أبرزها ما يلي :

1- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة الدراسات التحليلية التي تبين أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من هذا المنطلق تناولنا موضوع الإنفاق العام وأثره على التضخم والبطالة في الجزائر.

2- الأهمية البالغة للموضوع إذ انه يعتبر أحد التحديات الكبرى للبلاد.

3- علاقة الموضوع بتخصص الطالبين .

4- حب الاستطلاع والاكتشاف خاصة فيما يتعلق بأثر الإنفاق العام على التضخم والبطالة في الجزائر.

منهجية الدراسة :

للإجابة على تساؤلات البحث وإثبات صحة الفرضيات سيتم الإعتماد على المنتهج الوصفي التحليلي، حيث استعمل المنهج الوصفي التحليلي عند توصيف سياسة الإنفاق العام بمختلف أبعادها النظرية، وعند وصف وتحليل مفهوم كل من الإنفاق العام والبطالة والضخم، وكذلك عند تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر باستعمال مختلف الجداول والبيانات، وكذلك المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع.

الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات سابقة تناولت موضوع الإنفاق العام، ولكن القليل منها تم من خلالها ربط النفقات العامة مع معدل البطالة أو التضخم منها :

1_- بكري أحلام، أحمد سلمى مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بعنوان **أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**،جامعة محمد بوضياف –المسيلة _السنة 2018-2019 ، حيث تضمنت الإشكالية التالية : كيف يأثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000-2016 ؟

من أهم النتائج المتوصل إليها أنه يتحدد أثر الإنفاق على المستوي العام للأسعار على ضوء حجم الإنفاق العام واتجاهه الذي يتماشى مع الوضعية الإقتصادية وأن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والتضخم .

2- مقراني حميد في مذكرته لنيل شهادة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي بعنوان **أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر من 1988-2012**، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس 2014- 2015، حيث تضمنت الإشكالية التالية : ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر ؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة، فإذا إرتفعت النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يرتقب إنخفاض معدل البطالة في السنة التي تليها.

3- مقدم سلمان، أميرة عبد الله، مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان **البطالة والتضخم 2000إلى 2015 حالةالجزائر**، جامعة أبى بكر بلقا يد _تلمسان _مغنية،سنة (2015-2016)، حيث تضمنت الإشكالية التالية: ما نوع العلاقة التي تربط ظاهرتي البطالة والتضخم في الإقتصاد الجزائري ؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة هي أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة موجبة ومختلف الإجراءات الموجهة لمحاربة البطالة والتضخم والمتخذة من طرف صانعي قرار السياسات الاقتصادية الكلية تعتبر غير مجدية وقليلة ولابد أن يكون جهاز الإنتاج مرنا حسب حالة الاقتصاد والتحكم في معدلات التضخم من خلال التسيير الحسن والكفئ للكتلة النقدية و أن تقابل إنتاج موازي لمقابلة تلك الكتلة.

4_ سليم عقون، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية، بعنوان **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر**– جامعة فرحات عباس سطيف السنة 2009-2010. حيث تضمنت الإشكالية التالية : ما مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الإقتصادية في الجزائر ؟

من أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة، حيث تشير النتائج إلى أن معدلات البطالة سجلت إنخفاضا معتبرا خلال الفترة 2000-2007 إذ وصلت إلى 13.80 سنة 2007 وذلك راجع نتيجة تطبيق الجزائر برامج دعم نمو الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له غلاف مالي قدر 525 مليار دينار جزائري .

5- عقون أمال، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي بعنوان **أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر ،دراسة تحليلية قياسية (1999- 2014)**، جامعة أم البواقي السنة 2015-2016، حيث تم طرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في الجزائر؟

ومن أهم نتائج المتوصل إليها أن سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ومعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الإقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي كما تؤثر في حجم التشغيل والدخل .

6_ عرابي محمد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم إقتصادية تخصص دراسات إقتصادية ومالية بعنوان **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة ببعض دول المغرب العربي خلال الفترة من 1990 إلى 2017** ، جامعة زيان عاشور الجلفة السنة 2019-2020 حيث تضمنت الإشكالية التالية : ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر؟

مقارنة مع بعض دول المغرب العربي (المغرب وتونس)؟

من أهم النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة : يؤثر حجم الإنفاق العام إيجابيا في المدى الطويل على معدل التضخم في الدول عينة الدراسة حيث أن زيادة الإنفاق العام بـ 1% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في المدى الطويل بـ 0.361% وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الإقتصادية .

هناك علاقة طردية وإرتباط قوي جدا بين حجم الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في كل من الجزائر والمغرب وتونس مما يغزز أهمية الإنفاق العام في زيادة معدل النمو الإقتصادي، وهناك إرتباط قوي جدا وعكسي بين حجم الإنفاق ومعدل البطالة في كل من الجزائر، مما يعزز أهمية الإنفاق العام في معالجة مشكلة البطالة في هذه الدول .

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث شكل الفصل الأول منه قاعدة هامة لفهم الإطار النظري ذات الصلة بالموضوع لتوضيح المفاهيم الأساسية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الإنفاق العام، البطالة والتضخم، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة.

المبحث الثاني: علاقة النفقات العامة بالبطالة.

المبحث الثالث : علاقة النفقات العامة بالتضخم.

أما الفصل الثاني سيكون تحت عنوان دراسة تحليلية للنفقات العامة والسياسة الإنفاقية في الجزائر وتم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول: تحليل واقع النفقات العامة وتطورها في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020.

المبحث الثاني: تحليل الإنفاق العام في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2000 – 2020.

في حين خصص الفصل الثالث لدراسة وتحليل دور الإنفاق العام في مكافحة البطالة ومعالجة التضخم، أين تناول المبحث الاول البطالة في الجزائر ودور النفقات العامة في مكافحتها خلال فترة الدراسة، والتطرق لدور النفقات العامة في معالجة التضخم في المبحث الثاني دراسة تحليلية خلال نفس الفترة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنفاق العام، البطالة والتضخم

مقدمة الفصل :

لقد شهد الإقتصاد العالمي عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور أزمات جديدة متتالية كالكساد والتضخم، الكساد التضخمي مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة عملت على تشخيص أسباب هذه الأزمات وطرق علاجها.

وقد شكلت السياسة الإقتصادية والمتمثلة في السياسات المالية والسياسة النقدية محورا هاما في تلك الأفكار، الأمر الذي جعلها عرضة للتغيير والتطوير من جانب الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم.

وفي هذا الصدد تبرز النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي يبين مدي أهميتها سواء من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وذلك لارتباطها بتطور الدولة في الاقتصاد الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة.

المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالبطالة.

المبحث الثالث: علاقة النفقات العامة بالتضخم.

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العام

تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الفكر الاقتصادي، فقد أصبحت مساهمة النفقة العامة جد مهمة في الحياة الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإنفاق العام وتقسيماته وأسسه وأسباب تزايد الإنفاق العام.

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة ومحدداتها

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، ومع تطور دور الدولة صاحب ذلك تطور في النفقات العامة، مما زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية.

أولا: تعريف النفقة العامة

- تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد منفعة عامة.[1]
- تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.[2]
- تعرف بأنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة،بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.[3]
- هي عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة.[4]
- هي بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام أو اجتماعي.[5]

وعليه يمكن القول أن النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من الأشخاص في سبيل تحقيق النافع العامة (إشباع حاجيات العامة بتحقيق الإشباع العام).

[1]- سوزي عدلي ناشد ،الوجيز في المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة للنشر –الإسكندرية – ، 2000 ، ص 27.

[2]- طارق الحاج ،المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، 1999، ص 122 .

[3]- عبد الغفور إبراهيم أحمد ،المبادئ الإقتصادية والمالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص230 .

[4]- سالم محمد شوابكة ،المالية العامة والتشريعات الضريبية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2015 ، ص23 .

[5]- عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للصباغة والنشر بيروت ، 1992 ، ص 23 .

ثانيا: محددات الإنفاق العام [1]

نعني بمحددات الإنفاق الحكومي، تلك العوامل التي تأثر في حجم الإنفاق العام، ومن هذه العوامل:

1ـ**الطاقة الضريبية:** ونعني بها مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فكلما زادت الضرائب أمكن زيادة النفقات العامة، لأن الضرائب تعد من المصادر الرئيسية للإيرادات العامة وبالتالي رافد رئيسي لخزينة الدولة بالمال، أما العوامل التي تحدد الطاقة الضريبية فهي:

_**طبيعة القطاع الإنتاجي**: فلكل قطاع من القطاعات الاقتصادية عبء ضريبي يختلف عن الأخر،فالقطاع الصناعي يكون عبئه الضريبي أكبر من القطاع الزراعي، ولكل دولة أولوياتها بالتركيز على قطاع دون سواه وبالتالي الإعتماد عليه بشكل كبير،فنجد بعض الدول قد تعتمد على الزراعة وبعضها الأخر على الصناعة والثالث على الثروة الحيوانية ...وما إلى ذلك من الاختلافات.

_**الدخل**: فكلما ارتفعت الدخول والأجور ازدادت الطاقة الضريبية فنجد الدول التي تنخفض فيها الدخول لاتشكل فيها الاقتطاعات الضريبية إلا نسبة ضئيلة جدا، والدول التي ترتفع فيها الدخول تزداد فيها الإقتطاعات الضريبية (ضريبة الدخل).

_**اليد العاملة:** كلما زاد عدد اليد العاملة بالنسبة لعدد السكان ارتفعت الطاقة الضريبية، لأن العامل الذي يحصل على دخل وبإمكانه أن ينفق من هذا الدخل على أسرته يستطيع أن يتحمل أعباء الضريبة، بالتالي كلما زادت هذه الشريحة كان بالإمكان الحصول على ضرائب مباشرة وغير مباشرة بشكل أكبر.

_**التجارة الخارجية** :كلما زادت حركة الإستراد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية، لأن التاجر يستطيع أن يتحمل العبء الضريبي، وكثير من الدول تعتمد على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة.

-**النشاط الاقتصادي**: كلما زاد النشاط الإقتصادي تزيد النفقات العامة، لأن زيادة العمل والإنتاج والإستثمار تزيد من الدخول والإنفاق بالتالي يزيد المستوى المعيشي للأفراد، وهذا يعني الزيادة في النفقات العامة التي يجب أن تلبي الحاجات العامة المتزايدة.

_**قيمة النقود:** إذا استطاعت الدولة أن تحافظ على قيمة النقود أدى ذلك إلى ثبات الإنفاق العام، أما إذا انخفضت قيمة النقود فإن النفقات العامة سوف ترتفع .

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة وأسسها

إن النفقات العامة التي تنفقها الدولة لإشباع الحاجيات العامة تتعدد وتختلف في طبيعتها تبعا لتدخل الدولة في الحياة العامة، وقد نتج عن ذلك اهتمام الفقهاء بتقسيم هذه النفقات ضمن فئات متجانسة تجمعها صفات مشتركة سواء من حيث دوريتها أوطبيعتها أو الأغراض التي تستخدمها، ولذلك نجد أن الفقهاء

[1]-زواشزهير،محاضرات في المالية العامة ،علوم اقتصادية ،جامعة قسنطينة (02)عبد حميد مهري ،2018-2019 .

قد اختلفوا وتنوعت آراؤهم في التقسيمات النظرية للنفقات العامة، في حين أن كل دولة تأخذ بالتقسيمات العملية التي تلائم ظروفها المالية ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

من أهم هذه التقسيمات مايلي:

أ:التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

ويقصد بتقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منها هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، وقد درج الإقتصاديون على التميز بين ثلاثة وظائف أساسية للدولة هي الوظيفة الإدارية والوظيفة الإقتصادية والوظيفة الإجتماعية وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاثة أنواع من الإنفاق وهي :

1-النفقات الإدارية للدولة: وهي الخاصة بتسيير المرفق العام، وتضم الأجور وما في حكمها للعاملين بالدولة ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي.[1]

2-النفقات الإقتصادية(التقسيم الاقتصادي): ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض إقتصادية بصورة أساسية، ويسمي هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية،حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة.[2]

3-النفقات الإجتماعية: وتتعلق بالأغراض الإجتماعية من أجل التنمية الإجتماعية وتحقيق التضامن الإجتماعي وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الإجتماعية.[3]

4-النفقات المالية : وتشمل أقساط الإستهلاك الدين العام (قروض الدولة) وفوائده السنوية.[4]

5-النفقات العسكرية: وهي النفقات المخصصة للإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش و التسليح، وتجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجيا.[5]

ب_تقسيم النفقات العامة حسب دورها وتنظيمها

تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، ويقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتكرر سنويا في موازنة الدولة، كرواتب الموظفين ونفقات صيانة أملاك الدولة، إلا أنه لا يعني تكرار هذه النفقات أن تتكرر بنفس المقدار كل سنة، بل يجوز أن يختلف مقدارها من سنة إلى أخرى.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى،دار الجامعية –الإسكندرية – 2005 ، ص 190

[2]- سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

[3]--عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 190 .

[4]- محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ، 2008 ، ص 286 .

[5]-أعاد حمود القيسي،المالية العامة والتشريع الضريبي،الطبعة الثامنة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2011 ،ص 43 .

أما النفقات غير العادية فهي لا تتكرر بصورة دورية في موازنة أولية، وإنما نفقات استثنائية بطبيعتها، فمن غير المتصور تكرارها في كل عام.

مثال: تلك النفقات التي تواجه بها الدولة الأزمات وحالات الكوارث كالحروب وأخطار الفيضانات والزلازل وكذلك معالجة الدورات الإقتصادية، وذلك لمواجهة النفقات العامة غير العادية، فلجأت الدولة إلى القروض العامة والإصدار النقدي باعتبارهما إيرادات غير عادية التي يمكن استخدامها في تغطية النفقات غير العادية.[1]

أما النفقات العادية هي التي تتجدد كل فترة زمنية معينة، فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذا تكررت كل سنة كمرتبات العاملين وأثمان الأدوات والمهمات اللازمة لسير المرافق و المشروعات العامة في الدولة، ولايعني هذا أن كمية أو حجم هذه النفقات يجب ألا يتغير من ميزانية إلى أخرى حتى توصف بالعادية بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل ميزانية حتى ولو أختلف مقدارها من وقت لآخر حتى تعتبر نفقات عادية.[2]

ج_تقسيم النفقات العامة من حيث شموليتها:

ويعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمولية الإنفاق، فتنقسم إلى قسمين :

1_نفقات محلية: وهي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها، داخل حدود الدولة وذلك حسب التقسيم الإداري للدولة، ويتولى عملية الإنفاق المجالس والهيئات المحلية، ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية، حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم .

2-نفقات قومية: وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن مكان سكنهم، ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، ويتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة حيث ترد في موازنتها العامة.

د_النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية

تؤثر النفقات العامة على الدخل القومي والناتج القومي، وانطلاقامن هذا الأثر تنقسم النفقات العامة إلى:

1-نفقات حقيقية: وهي صرف الأموال العامة على الأجور و رواتب العاملين بالدولة، كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة وهذا النوع من النفقات يزيد من الإنتاج القومي .

[1]-عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 27

[2]- عادل أحمد الحشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

2-نفقات تحويلية: وهي صرف الأموال العامة على الإعانات الإجتماعية، والدعم الحكومي والضمان الإجتماعي، والبطالة ....إلخ، وهذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج القومي لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع.[1]

ثانيا: أسس الإنفاق العام [2]

كما تم الإشارة سابقا للأهمية البالغة التي تحتلها النفقات العامة، ومن أجل الحفاظ عليها من أشكال التبذير والتبديد وغيرها وتحقيقا للأهداف المرجوة منها، وضعت ضوابط يجب مراعاتها كما رسمت لها مراحل يجب ان تتبعها وذلك لضمان التأثير الإيجابي على مستوى النشاط الإقتصادي سواء كان ذلك التأثير مباشر أو غير مباشر.

1_مراحل تنفيذ النفقات العامة: إن تنفيذ النفقات العامة يمر بأربعة مراحل متسلسلة مترتبة حسب الغرض منها بما يكفل الحفاظ عليها وهي:

أ_عقد النفقة: عرف الفقه المالي عقد النفقة بتعاريف متعددة نذكر منها مايلي :

_العمل المنشأ الذي يجعل الدولة مدينة .

_تبيان العمل الذي ينشئ الالتزام في ذمة الدولة

وبالتالي العقد هو الذي بموجبه يتم الإلتزام بالنفقة من طرف هيئة عمومية و من خلاله تقوم السلطة باتخاذ قرارات لتحقيق عمل معين مثلا القيام ببعض أعمال المنفعة العامة كالطرق والجسور والذي يترتب عليه ضرورة حدوث واقع الإنفاق قصد تحقيق المنفعة العامة .

ب_تحديد مبلغ النفقة: وهو المبلغ الواجب دفعه اتجاه الإلتزام بالدفع والذي يعتبر دينا على صاحبه نتيجة هذا الإلتزام، وما يجب الإشارة إليه هو أن هذا التحديد يبقى تقديرا قابلا للزيادة لأسباب تتعلق بالدائن والمدة التي يستغرقها صرف هذا المبلغ، فمثلا إذا تأخر صرف هذا الدين بحيث حدث تغير في سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية أو زاد معدل التضخم فإن المبلغ المخصص سوف يزداد.

ج_الآمر بالصرف: ويعني صدور الأمر من الموظف المختص إلى الخزينة العامة بصرف مبلغ الدين كما حدد أوهو الأمر الخطي يوجهه "الآمر بالصرف" إلى" المحاسب " ليدفع مبلغا محددا من المال إلى شخص معين وهذه المراحل الثلاث الأولى تسمى بالمرحلة الإدارية.

د_صرف النفقة: يعني صرف النفقة الدفع الفعلي، وهي مرحلة تأدية قيمة الحوالة من قبل الموظفين والمسؤولين عن الحسابات حيث يتولون عملية تسليم المبلغ إلى مستحقهم وفاء للدين الذي بذمة الحكومة

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 124 _ 125 .

[2]-رقاي نصيرة ،مرعاد حليمة ،اثر الاقتصاد العام على الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2014) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية اقتصاد نقدي ومالي ،ابي بكر بالقايد –تلمسان-،2014-2015 ،ص 20.

وعملية الصرف هي الجزء المحاسبي من العملية تتمثل في تسوية النفقة والدفع، وهو عقد بموجبه تتحرر الهيئة العمومية من دينها، وهذه العملية يقوم بها شخص أخر غير الذي أصدر الأمر بالصرف ويسمى المحاسب العمومي والذي لا تنحصر مهمته في دفع المبلغ بل يجب عليه مراقبة العمليات الإدارية التي تمت في السابق، كما يجب عليه التأكد من التحقيق الفعلي للفائدة التي رجيت من تلك النفقة .

2_**ضوابط الانفاق العام:** يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الإستناد عليها في اقرارها، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعاتها الإقتصادية والإجتماعية .

أ_ضابط المنفعة القصوى: تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أوتحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هي تحقيق المنفعة العامة، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها، وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة إنتاجية الفرد وتحسين جودة الإنتاج بالإضافة الى النفقات التي تؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول، وكذلك مواجهة مخاطر التقلبات الحادة التي تطرأ على دخول الأفراد من خلال الإعانات التي تقدمها الدولة المتمثلة في إعانات البطالة والعجز والشيخوخة، أو ما يطلق عليها بالنفقات الإقتصادية والإجتماعية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وطبقات أخرى في المجتمع.

ب_ضابط الاقتصاد في النفقات العامة: وتعني هذه القاعدة بموجب إبعاد الدولة عند تقديرها للنفقة عن الإسراف والتبذير لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع أموال عامة وفساد مما يضعف الثقة في مالية الدولة ويعطي المكلفين بالضريبة مبرر للتهرب منها، فقاعدة الإقتصاد في النفقة العامة ملازمة لقاعدة المنفعة، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يستدعي أن تكون بأقل تكلفة .

ومن أوجه التبذير الحكومي ما نراه من زيادة عدد موظفين الحكومة ومستخدميها عن القدر الضروري لأداء الأعمال، وكذلك الإستهتار في مشتريات الحكومة والإسراف في الإستهلاك وعدم إتباع الطرق التجارية في شراء الكمية اللازمة دفعة واحدة بثمن أقل كما يقتضي البعد عن التبذير نبذ الإنفاق على الزخرفة التي تؤدي إلى إنفاق مبالغ ضخمة على المشروعات والأعمال ومن الممكن أن تنشأ نفقات أقل بكثير لو وجهت العناية على الجوهر لا المظهر، والإستغناء بالبساطة عن الإسراف .

ج_ضابط ضمان إستمرار المنفعة والاقتصاد:[1] حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والإقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتجديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى، هذا من جهة أما من جهة أخرى يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة وعادة ما تأخذ ثلاث أشكال وهي :

[1]- رقاي نصيرة ،مرعاد حليمة ،المرجع السابق ،ص 23 .

_ **رقابة إدارية**: وهي رقابة تقوم بها عادة وزارة المالية عن طريق موظفيها العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة ومهمتهم الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا اذا كان له اعتماد مخصص في الموازنة العامة وفي حدود الإعتماد، وهذه الرقابة سابقة على الإنفاق.

_**الرقابة المحاسبية (المستقلة)**: وهي المرحلة الثانية من مراحل المراقبة المالية ويقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في المراقبة والتدقيق ويحاولون التأكد من أي إجراءات الصرف والإنفاق تمت ضمن حدود قانون الميزانية والقواعد المالية وعادة ما تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ الإنفاق العام.

_**الرقابة البرلمانية:** وهي المرحلة الأخيرة التي تتم فيها مناقشة الحساب الختامي من طرف البرلمان الذي يقوم بمتابعة تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة وإيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء عن عمليات الإنجاز.

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات

إن زيادة النفقات العامة لاتعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها كما تؤدي حتما إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة أنها ترجع إلى أسباب تزايد في حجم النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة العامة المترتبة عنها، أو لأسباب تزايد من المنفعة الحقيقية للنفقات العامة على الأفراد.

أ: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

وهي مجموعة من العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة، فإن الإنفاق العام يزيد دون أن تلبي حاجيات إضافية للفرد، فحجم ونوع الخدمات العامة بقي كما هو ومن هذه الأسباب مايلي :

1- إنخفاض القيمة الحقيقية للنقود :

يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد (الوحدة) وهو ما يعرف أيضا بالقوة الشرائية للنقود، ومن الملاحظ في جميع دول العالم أن أسعار السلع والخدمات في ارتفاع مستمر مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقود وقوة شرائها فالحصول على نفس كمية من السلع والخدمات بعد ارتفاع أسعارها يعني زيادة في المبالغ المخصصة للإنفاق العام، إذن هناك علاقة مابين قيمة النقود والنفقات العامة، فانخفاض قيمة النقود يؤدي إلى زيادة النفقات العامة والعكس صحيح وهذا للمحافظة على حجم السلع والخدمات.[1]

[1]- طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 135

2- زيادة عدد السكان:

زيادة عدد السكان في حد ذاتها تعتبر سببا من أسباب الزيادة في النفقات العامة، إلا أن تصنيف هذه الزيادة يتوقف على ما إذا كانت هذه الزيادة سوف تعود بمجرد مواجهة زيادة عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين فتكون الزيادة ظاهرية، أما إذا كانت هذه الزيادة تعود على السكان الأصلين فتكون الزيادة حقيقية ويمكن معرفة ذلك من خلال الوصول إلى مدى أثر الزيادة في الإنفاق على متوسط نصيب الفرد على النفقات العامة إذن التأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا لم تتأثر فتكون الزيادة ظاهرية.[1]

مثال: على افتراض أن عدد سكان دولة ما في عام 1995كان مليون نسمة ومجمل نفقاتها 100مليون ،وفي عام 1996 زاد عدد السكان بحيث أصبح مليون ومئتين ألف نسمة، مما أدى إلى زيادة نفقاتها الى 120مليون دينار نلاحظ أن متوسط حصة الفرد من النفقات العامة عام 1995كان 100دينار وكذلك الأمر في سنة 1996 (100دينار) تكون الزيادة ظاهرية، لأن نصيب الفرد من الزيادة في النفقات العامة لم يتأثر.[2]

3- إختلافات طرق المحاسبة المالية: إختلاف طرق إعداد الميزانية العامة كان المتبع فيما مضي. إن تخصيص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة التي كانت تنفذ فيها قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرة اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.[3]

ب: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة.

ويقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامةالناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها دون تغير أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة مقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات.

وقد اختلفت كتب المالية العامة والاقتصاد حول تحديد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها إلا أنه يمكن القول أن هناك أسبابا حقيقية عديدة تمكن خلق الزيادة في النفقات العامة ويمكن إجمالها في الأسباب التالية :

[1].سالم محمد شوابكة ، مرجع سبق ذكره ، ص 47_48 .

[2]- سالم محمد شوابكة ، المرجع السابق ، ص 48 .

[3]- سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

1_ الأسباب الإدارية: من العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة سواء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول المتخلفة، ويزيد الأمر سواء إنحفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول وخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة، وهو ما يطلق عليه قانون باركن سون.[1]

2_ الأسباب الاجتماعية:[2] مع الزيادة المسجلة للنمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، تزايد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحة والثقافة أو خدمات النقل والمواصلات الماء والغاز ،الكهرباء والأمن العمومي، ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان القرى والمداشر (الريف).

3_ الأسباب المالية : تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين:[3]

_ سهولة الإقتراض في العصر الحديث، ما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الاقساط والفوائد.

_ وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضروري، وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تهتم فيها السياسة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة .

4_الأسباب السياسية: يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجية السياسية سواء داخليا نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية والعدالة الإجتماعية ونمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي .

5_الأسباب الإقتصادية: وأهم هذه الأسباب تتلخص فيمايلي:[4]

_ تدخل الدولة بتوجه الإقتصاد والتأثير في بنيانه، فتلجأ إلى إنفاق مبالغ نقدية من موازنتها لتشجيع المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية وكذلك منح قطاعات إقتصادية معينة إعانات ومساعدات فنية لإنشاء الصناعات التي تشعر أنها بحاجة إليها أو لفتح أسواق عالمية لمنتوجاتها وهذا يتطلب إنفاق مبالغ كبيرة من المال يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة .

[1]- خبابة عبد الله ، سياسات في اقتصاد المالية العامة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 2009 ، ص 87 .

[2]- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 04- 2005 ، ص 10

[3]- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2010، ص 40.

[4]- جهاد سعيد خصاونة، المرجع السابق ،ص41 .

_ تأخذ الدولة على عاتقها أمر التنمية بشكل عام، فتضع الخطط الإقتصادية والإجتماعية وتقوم أحيانا بتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية واستثمار الثروات الطبيعية لكي تزيد من القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل القومي وهذا يحتاج إلى مزيد من النفقات العامة ويؤدي إلى زيادة حجمها .

_ زيادة الدخل القومي سوف يؤدي إلى زيادة دخول الأشخاص مما يشجع الدولة على زيادة الضرائب والرسوم المفروضة عليهم بالمقابل تتوسع الدولة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين و تعمل على تحسينها، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة حقيقية في نفقاتها العامة.

_ تعمل الدولة على تحقيق الإستقرار الإقتصادي والقضاء على الآثار السلبية الناجمة عن الدورات الإقتصادية، فتزيد النفقات العامة في فترة الركود والكساد لترفع الطلب العام على السلع والخدمات ولتأثر على زيادة حجم الإستثمارات وتعيد التوازن إلى حالته السابقة، و تكمن المشكلة هنا بأنه يصعب على الدولة تخفيض حجم نفقاتها العامة إلى ما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسة كون عبء الموازنة العامة مستقر لا يخفف، كون المستفيدون من هذه النفقات ولو كانت طارئة بصورة إستثنائية لا يرغبون في زوالها، فتعود فترة الإنتعاش والإزدهار وتبقي النفقات العامة باتجاه الإرتفاع نظرا لزيادة الإيرادات العامة ولموجة التفاؤل الذي يعم المجتمع، فتتأثر النفقات العامة من جراء تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتميل إلى الزيادة .[1]

المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالبطالة

تظل البطالة من أهم القضايا الإجتماعية التي تعكر صفو حياة الأفراد من آن إلى آخر ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الإجتماعية والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب، تعود بجذور عميقة إلى وجود مشكلة البطالة، فهذه الظاهرة تنعكس في تبعات سلبية على المجتمعات وتطل عليهم في شكل جرائم بأنواعها وفي شكل إضطرابات نفسية وعصبية على المتعطلين وما إلى ذلك من مشاكل إجتماعية بين الأسر تصل إلى حالة التفكك والإنفصال ولعلنا لا نأتي بجديد حينما نقول أن جرائم السرقة جذورها البطالة وكذلك جرائم القتل، ومن هنا فإن ظاهرة البطالة التي تترك أيضا أثارا إقتصادية سلبية على المجتمعات سنأتي على ذكرها لاحقا والمشكلة تستحق أن نركز عليها وأن نفهم معناها وأسبابها وأنواعها المختلفة .

[1]- جهاد سعيد خصاونة، المرجع سابق ،ص42

المطلب الأول: ماهية البطالة وأنواعها

أولا: ماهية البطالة

- تعرف البطالة بأنها الإنقطاع الإجباري أو الإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوى العاملة .[1]
- تعرف على أنها تعطيل جبري لجزء من القوى العاملة لمجتمع ما بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس البطالة في العادة بما يسمى بمعدل البطالة وهي نسبة غير المشتغلين (العاطلين) من القوى العاملة إلى إجمال قوة العمل **معدل البطالة =عدد العاطلين عن العمل /إجمالي القوة العاملة *100** .[2]
- تعرف على أنها الحالة التي يبحث عنها الفرد بدرجة كافية عن العمل مدفوع الأجر ، لكنه لا يجده لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة .[3]

وعليه يمكننا القول بأن البطالة هي التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوى العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

ثانيا: أنواع البطالة

تتدفق معظم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة أن أنماط وأشكال هذه الظاهرة ليست ثابتة أو نهائية، إنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار طبقا لجوانب اهتمام الباحثين أو بناءا على المعيار المتبع لتصنيف ودراسة ظاهرة البطالة، وكذلك وفقا لمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة فقد أمكن تقسيم أشكال البطالة إلى ما يلي :

1_ البطالة الاحتكارية: وهي الحالة التي تحدث عندما يتوقف بعض الأشخاص عن العمل بشكل مؤقت وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة إلى أخرى، أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة.[4]

2_**البطالة الدورية:** وتحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الإقتصاد بين فترة وأخرى وذلك أن الإقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الإزدهار والكساد تعاقبا دوريا ففي فترة الإزدهار يكون معدل البطالة منخفضا وفي فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفعا.[5]

3_البطالة الهيكلية: تنشأ نتيجة وجود إختلالات هيكلية في الإقتصاد أو سوق العمل وتشمل حالات العمال الذين يفقدون مناصب عملهم نتيجة التطور التكنولوجي.[6]

---

[1]_أحمد الأشقري ، الإقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، 2002 ، ص 298 .

[2]- خالد واصف الوزني ،أحمد الحسين الرافعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، 2003 ، ص 265 .

[3]- إياد عبد الفتاح النسوري، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار فاء للنشر والتوزيع عمان، 2014 ، ص 218 .

[4]-إياد عبد الفتاح النسور،المرجع السابق ، ص 223 .

[5]- أحمد الأشقري ، مرجع سبق ذكره ، ص 301 .

[6]- علي خالفي ، المدخل إلى علم الإقتصاد ، طبعة الأولى ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009 ، ص 185 .

4_ البطالة الموسمية: هذا النوع من البطالة غالبا مايكون رهن الأحوال المناخية والعادات الإجتماعية حيث يتعطل الكثير من العمال خلال جزء من السنة بسبب الأحوال الجوية، ففي فصل الشتاء مثلا غالبا ما يتعطل الفلاحون وعمال صناعة المشروبات والمأكولات الصيفية، وفي الصيف يتعطل عمال المنسوجات الشتوية أي الملابس الشتوية وقد تتعطل الصناعات النسيجية أي الملابس نتيجة لتغير الموضة، وبالنسبة للزراعة يمكن التغلب على بعض المحاصيل الزراعية باستخدام الوسائل الفنية في العمل مثل البيوت البلاستيكية أو الملابس التي تلائم جميع الفصول وباستخدام وسائل التخزين السليمة للصناعات الموسمية.[1]

5_البطالة المقنعة: يتم التمييز في العادة بين البطالة المفتوحة أو السافرة، وهي إحدى الحالات السابقة ذكرها وتعرف الأخيرة على أنها حالة إلتحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجرا في حين أن إسهامهم في إنتاج العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأية حال على حجم الإنتاج، إذن فهي عمالة.[2]

6_البطالة الإختيارية:[3] وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، فقد يقوم بالإستقالة من عمله، أو أنه يرفض العمل لعزوفه أو تفضيله لوقت الفراغ، أو أنه يبحث عن عمل أفضل من حيث المزايا المالية وظروف العمل ، وتبرز هذه البطالة بين أبناء الأغنياء تحديدا.

7_البطالة الإجبارية: تحدث هذه البطالة عندما لايجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للعمل بالرغم من بحثهم وقدرتهم عليه وقبولهم بمستوى الأجر السائد، ففي هذه الحالة يتعطل الفرد بشكل قصري مع أنه راغب في العمل وقادر عليه في حالات التقاعد المبكر للعمال، كما أنه يسود في مرحلة الكساد في الدول الصناعية أو عند خصخصة المؤسسات الحكومية أو البرامج الهيكلية الحكومية .

8_البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية في قطاع معين، بسبب تفرد أوإحلال العمالة الأجنبية في هذا القطاع، ففي الأردن مثلا تهيمن العمالة المصرية على قطاع المخابر والإنشاءات وتجارة الخضروات كما قد يواجه الإقتصاد في هذا النوع من البطالة انخفاضا في الطلب على سلع معينة محلية مقابل إرتفاع الطلب على سلعة معينة محلية مقابل إرتفاع الطلب على سلعة مستوردة .

8_البطالة السلوكية: ويقصد بها الحالة التي تؤدي إلى إحجام ورفض القوة العاملة في الإقتصاد عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف .

المطلب الثاني: أسباب حدوث البطالة وأثارها

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار الأمن السياسي والاقتصادي في الدولة، وعند البحث في الأسباب المؤدية إلى حدوثها نجد أنها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى حسب درجة

[1]- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع عمان ، 2013 ، ص 205 .

[2]- خالد واصف الوزني، احمد الحسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 270 .

[3]-اياد عبد الفتاح النسوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 225 .

التطور الإقتصادي فيها حتى نجد أنها تختلف داخل المجتمع الواحد ومن منطقة إلى أخرى، ويجمع المختصون على مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مشكلة البطالة في الإقتصاد من أبرزها :

أولا: أسباب حدوث البطالة

1_أسباب إقتصادية : وتشمل:[1]

_ تأثير الثورة العلمية والتكنولوجيا على العمالة بسبب إحلال الفنون الإنتاجية الحديثة مكان العمالة اليدوية في كثير من قطاعات الإقتصاد القومي.

_ إنتقال عدد من الصناعات القائمة في الدولة الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية للإستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد، ويشكل أثر على أوضاع العمالة المحلية في الصناعات في الدولة المتقدمة .

_ لجوء الكثير من الحكومات التي تطبق النهج الرأسمالي إلى انتهاج سياسات إنكماشية من شأنها تقليل الإنفاق الإستثماري في مختلف المجالات وهذا ما يسبب إخفاض الطلب على العمالة .

_ تخصص الدولة النامية والعربية تحديدا في إنتاج الصناعات الأولية ذات القيمة المضافة المتدنية، والتي لا توظف عمالة كثيرة، أو أنها توظف عمالة غير ماهرة.

_ عجز الحكومات وخاصة في الدول الناميةعن تطبيق سياسة حازمة لمواجهة إرتفاع أسعار الواردات وإنخفاض أو تقلب أسعار الصادرات .

_ عدم إستقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف، الأمر الذي يؤثر على موازين المدفوعات في هذه الدولة .

_ ضعف قدرة الدولة النامية على الإنتاج، وتعطل معظم برامج التنمية نتيجة عجز الإستثمارات عن توفير فرص العمل، وهو ما أدى إلى خفض معدلات النمو والتشغيل .

_ نقل التكنولوجيا المتقدمة في الدول النامية تحديدا وهو ما أدى إلى إحلال التكنولوجيا مكان العمالة اليدوية .

_ عزوف الرأسمالية عن الإستثمار الذي لا يحقق ربح كما لا يلبي طموحاتهم.

_ النمو الكبير والتوسع في عرض قوة العمل وبشكل لا يناسب الطلب على هذه النوعية من العمالة .

_ تأثير الأحداث و الأزمات والإنعكاسات الدولية التي تؤثر سلبا على الإقتصاديات النامية خاصة فيما يتعلق بعرض برامج الإصلاح الإقتصادي أو سياسة الخصخصة .

[1]- إياد عبد الفتاح النسوري، المرجع السابق ، ص 219 .

_ ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إقتصاديات الدولة النامية بشكل أضعف من قدرة هذا القطاع من إستعاب فائض العمالة المتاحة.

_ نمو الهجرات الأسرية من الريف إلى المدينة يشكل سبب الضغط على حجم نوعية فرص العمل المتاحة.

2_الأسباب السكانية:[1]

_ إرتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية تحديدا وتركز التوزيع السكاني في الفئة العمرية الأكثر طلبا للعمل وهي 15-24 سنة بنسبة 42% .

_ التأثير السلبي لخطط التعليم ومستوياته المختلفة عن سوق العمل، حيث أصبحت هذه الخطط لا تواكب احتياجات ومتطلبات سوق العمل، كما أنها لازالت تركز على طرق التعليم التقليدي.

_ الهجرات الأسرية من الريف إلى المدينة والتغير الديمغرافي الذي أصبح يميل نحو العمل الرسمي أكثر من المهن والأعمال الخاصة.

3_الأسباب السياسية:

_ الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الإستقرار التي تشهدها الدولة وظهور الحروب و الأزمات العسكرية والثورات .

_ الهجرات غير الشرعية التي تدفع بالفرد للبحث عن فرص العمل في الدول المجاورة والمحيطة.

_ فشل السلطة السياسية في صياغة برامج تنموية تكون قادرة من خلالها على خلق فرص جديدة للسكان.

_ الفساد السياسي و الإداري في الدولة .

4_الأسباب الدنية أو العقائدية : [2]

- إحجام بعض الأفراد عن العمل في بعض المهن أو الوظائف لأنها قد تخاف إعتقاداتهم ومبادئهم مثل العمل في البنوك أو العمل في الأماكن المختلفة .

5_الأسباب الإجتماعية :

_ البعد التطبيقي حيث نجد هناك شريحة من المجتمع في الغالب من الأغنياء تميل وتفضل الراحة على حساب العمل.

_ أساليب التنشئة الإجتماعية التي لا يحاول من خلالها ولي الأمر أن يحث في الطفل قيمة الإجتهاد والعمل.

[1]- إياد عبد الفتاح النسوري، المرجع السابق ، ص 220 .

[2]- إياد عبد الفتاح النسوري، المرجع السابق ، ص 220 .

_ هناك بعض الأفراد الذين قد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لا تناسب مستواهم الإجتماعي أو أنها لا تناسب نشأتهم الإجتماعية .

_ هناك من يعتقد أن عمل المرأة أحد الأسباب الرئيسية في البطالة كونها تعتبر خيارا مفضل لأصحاب العمل الذكور كما أنها أصبحت منافسة للرجال في جميع الإختصاصات والمناصب القيادية والإشرافية .

_ القيم الإجتماعية السائدة في المجتمع مثل تدني القيمة الإجتماعية للعمل المهني والإقبال على وظائف محددة أو النظرة الدونية للعمل اليدوي .

_ مزاحمة العمالة الوافدة لنظيرتها المحلية كونها تقبل بأجر متدني نسبيا يناسب إهتمام وتطلعات أصحاب العمل كما تبرز في بعض الأحيان عدم الثقة في إمكانيات العامل الوطني من قبل صاحب العمل نفسه .

وهناك عدة أسباب أخرى نذكر منها :[1]

_**قلة المؤسسات البحثية** :إن تطور أساليب الإنتاج و الإختراعات و الإبتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجيا باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية،أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدت إلى ضعف القدرة التصديرية للإقتصاد الوطني وأثرت على مستوى الدخل والعمالة معا بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث لديها كما أنه لا يوجد تناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية،مما أدى إلى ضآلة في التدفقات الإستثمارية الخارجية إلى الجزائر، وعليه كان انتقال التكنولوجية الحديثة إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة، حيث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجية يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الإقتصادية، ويرفع عدد العاملين غير المباشرين في هذه الأنشطة، وبالتالي فإن التكنولوجية الحديثة تؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يواكبها زيادة في الإنتاج .

_ تخطيط القوى العاملة:

إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائضا وتراكما رأسماليا يعود استثماره، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وأن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات وقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على فجوات بين المطلوب المتوفر أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا وصولا إلى أفضل الإنتاج ولا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة .

[1]- مدني بن شهرة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع عمان، 2008 ، ص 258-259 .

ثانيا :أثار البطالة [1]

تتعدد وتتنوع الآثار الناجمة عن البطالة، فمنها الإقتصادي والإجتماعي والأمني وهذا بيان لأبرز الأثار لكل جانب من هذه الجوانب:

1_ **الآثار الإقتصادية:** البطالة داء يسري في عروق إقتصاديات الدول وهي موجودة بنسب متفاوتة من دولة لأخرى، وبارتفاع هذه النسب أو انخفاضها يكون أثرها في المجتمعات التي تتغلغل فيها وتعمل كل دولة على التقليل من هذه النسب لتجنب أو تقليل أثار البطالة السيئة، وتعتبر البطالة ظاهرة ذات جوانب متعددة فهي لها جانب إقتصادي وآخر إجتماعي يزيد من تعقيدها ولا يمكن أن نجلس ننتظر حدوث معجزة من السماء لتخلصنا من هذه المشكلة المستفحلة يقول البروفيسور لودفيغ فوس ميزس:"بأن النهوض الإقتصادي لا يأتي عن معجزة إلا أنه يأتي بتطبيق سياسات إقتصادية سليمة وعليه يجب أن تكون الحكومة واعية وليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص المنتجين والتجار والعمال ورجال العمال والمستهلكين ومتابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام فإذا ما فعلت الحكومة ذلك ليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيرا مما يمكن للحكومة أن تفعل".

وللبطالة أثار مباشرة وغير مباشرة على إقتصاديات الدول منها :[2]

_ التأثير على الإستهلاك والإدخار ومعدلات النمو الإقتصادي.

_كما أن هناك عوامل إقتصادية أخرى تأثر وتتأثر بالبطالة مثل التضخم فكلما زادت نسبة التضخم وارتفع المستوى العام للأسعار قل الإستهلاك وبالتالي زاد العرض عن الطلب وإن خفضت القوة الإنتاجية وبالتالي سعي أرباب العمل إلى تخفيض العمالة وبالتالي إرتفاع معدلات البطالة .

_كما تقود البطالة إلى إنخفاض التكوين الرأسمالي وإنخفاض الناتج المحلي .

_ وقد تتسبب البطالة في وجود أو زيادة العجز المالي في الموازنات العامة للدول بسبب برامج المعونة الإجتماعية

_ إنخفاض القوة الشرائية مما يؤثر على عملية العرض والطلب وبالتالي تراجع النشاط الإقتصادي.

_ ضياع مورد أساسي وهام من عناصر الإنتاج وهو العمل ،الذي يؤدي إلى إنتشار البطالة .

_زيادة نسبة الفقر في البلاد التي تغزوها .

_ ضعف حركة الإستثمار نتيجة لقلة الطلب على السلع والخدمات،إنخفاض حركة الصادرات والواردات .

_ وقد تؤدي البطالة إلى حالة من الكساد وبالتالي الإنهيار الإقتصادي .

---

[1]- محمد رمضان عبد الرحمان صالح، دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة ،2014 ،ص 69-70 .

[2]- محمد رمضان عبد الرحمن صالح، المرجع السابق، ص 71 .

2_الآثار الاجتماعية: [1] تعتبر البطالة من الأمراض الإجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار إجتماعية سيئة تتمثل في أمراض وشرور إجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتؤدي إلى انقسامه وتشويه القيم الأخلاقية والإجتماعية، وتمثل البطالة إذا قدر لها الإنتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تمتلك مخزونا من الطاقة الإنتاجية خطرا حقيقيا على صحة المجتمع، الأمر الذي يعيق أي مجتمع متخلف من أن ينمو ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيا وعلميا وإقتصاديا وكما أن لهذا الداء أثارا تهديدية نفسية على صحة المجتمع وما فيه وبكل طاقاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة أثارها السيئة على الصحة النفسية للفرد .

المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة) [2]

تلعب سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا للتأثير الفعال على مستوى التشغيل، حيث تتعرض نظرية كينز إلى تحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي .

ولقد حدد كينز أسباب البطالة و اقترح حلولا لعلاجها وانتهى إلى رفض الإعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو من يخلق الطلب وأن الحل الوحيد لعلاج مشكلة البطالة هو زيادة الإنفاق العام لمواجهة إنخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع مستوي العمالة، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يكون مرن بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل.

إن الطلب الكلي في حالة إقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل حيث توجد نسبة عالية من البطالة نتيجة قصور الطلب الكلي وعند مستوى التوظيف الكامل يكون مستوى الدخل مرتفعا وأن المستوي الأول للطلب (C+I+G) يخلف مستوى توازن فعلي مقابل مستوى دخل معين أي أن هناك فجوة إنكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل لمستوى التوظيف الكامل تعادل المسافة بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مقابل مستوي التوظيف الكامل.

وبمعني آخر نحن أمام عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة). تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي.

ويترتب على ذلك أن الإدخار المخطط لدى التشغيل يزيد على الإستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهناك يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الإقتصادية، وبالتالي زعزعة الإستقرار الإقتصادي باستخدام السياسة المالية.

[1]- محمد رمضان عبد الرحمن صالح، المرجع السابق، ص 72.

[2]- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية و الإستقرار الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار الجامعية – الإسكندرية – 2010 ، ص 256.

فزيادة الإنفاق العام تعتبر من أهم الأدوات لتحفيز الطلب والخروج من حالة عجز الطلب الكلي مع الإبقاء على الضرائب ثابتة .[1]

المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام بالتضخم

يعتبر التضخم من أحد أكبر المشاكل التي تعاني منها إقتصاديات العالم في وقتنا الحاضر، وبصفة عامة فهو يعبر عن عملية مستمرة من الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، لذلك فهو يعد ظاهرة غير مرغوب بها نظرا لما يترتب عليها من آثار ومشاكل إقتصادية وإجتماعية ضارة أبرزها التأثير على المستوى المعيشي لأصحاب الدخل الثابت أو المحدود في المجتمع .

المطلب الأول: ماهية التضخم وأسبابه

أولا: مفهوم التضخم

تعددت المفاهيم حول ظاهرة التضخم التي تصيب جل إقتصاديات العالم من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

- التضخم هو الإرتفاع الشامل والمستثمر في أسعار السلع والخدمات.[2]
- هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار ،كما أنه زيادة محسوسة في كمية النقود.[3]
- يعني ارتفاعا مستديما وعاما في الأسعار، وبإمكانه أن يعرف بالتوازن الإقتصادي في سوق السلع والخدمات والذي يتميز بالارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار.[4]
- هو عبارة عن زيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى الإرتفاع في الأسعار.[5]
- هو زيادة كمية النقد المتداولة واستقرار حجم السلع والخدمات المعروضة، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها أمام قوة الطلب، ومن ثم إرتفاع الأجور وتدهور القوة الشرائية للنقود.[6]
- يعرف عموما على أنه إرتفاع مستمر في الأسعار الذي يعاني منه الإقتصاد .[7]

وعليه نستنتج أن التضخم هو الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، حيث إذا ارتفعت الأسعار ثم عادت إلى مستواها قبل الإرتفاع فإن ذلك لا يعد تضخما حقيقيا وإنما

[1]- وحيد مهدي عامر، المرجع السابق ، ص 257 .

[2]- عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الكتاب للنشر والتوزيع، 1989 ، ص 291 .

[3]- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الإسكندرية ، 2013، ص 135 .

[4]- محمد هيثم العزاوي، مقدمة في التحليل الإقتصادي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2013 ، ص 284 .

[5]- زينب عوض الله ، أسامة محمد القولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت ، لبنان 2013 ، ص 284

[6]- حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013، ص 154.

[7]- ضياء مجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 214 .

إرتفاع مؤقت في الأسعار، ويتناسب المستوى العام للأسعار عكسيا مع القوة الشرائية للنقود حيث يمثل التضخم إنخفاض في القوى الشرائية للنقود .

ثانيا: أسباب التضخم [1]

تبين الأدبيات الإقتصادية أن التضخم ينشا بفعل مجموعة من العوامل الإقتصادية التي من أبرزها ما يلي :

1_ تضخم الطلب : وهو التضخم الذي يكون مصدره سبب الزيادة في الطلب النقدي الكلي والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية (البنك المركزي) في زيادة عرض النقود من خلال زيادة الإصدار النقدي، كما أنه يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الإئتمان المصرفي أي الزيادة في عرض النقود التي هي نقود الودائع وبذلك يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات نتيجة زيادة عرض النقود، وترتفع بذلك الأسعار ، وهذا النوع من التضخم يتضمن الزيادة في الدخول النقدية التي تؤدي إلى زيادة الطلب النقدي الناجم عن زيادة العرض النقدي بالشكل الذي يقود إلى زيادة الأسعار ، الناجم عن زيادة العرض النقدي بالشكل الذي يقود إلى زيادة الأسعار ، وحصول التضخم في الإقتصاد والذي يكون سببه ومصدره الطلب.

2_ تضخم العرض : هذا التضخم سببه ومصدره العرض المرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج (العرض) والناجم عنها حيث أن ارتفاع أسعار مستخدمات العملية الإنتاجية سواء كانت الأجور التي تدفع للعاملين أو أسعار مستلزمات الإنتاج أي أسعار المواد الخام والمواد الأولية ونصف أو شبه مصنعة، أي أسعارالمواد الخام والمواد الأولية، ونصف أو شبه مصنعة والمستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فإن أسباب إرتفاع التكاليف هذه تتعدد وتتنوع بتنوع مداخلات العملية الإنتاجية، وتنوع أسباب إرتفاع أسعارها، حيث أن أجور العاملين يمكن أن ترتفع من خلال سياسة الدولة وإجراءاتها، أو من خلال سعي العاملين لرفع هذه الأجور عن طريق نقابات العمال وهو الأمر الذي يدفع إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ذلك، كما أن الإنتاج من السلع الزراعية التي تدخل كمستلزمات في عملية الإنتاج يمكن أن ترتفع أسعارها بالشكل الذي يقود إلى إرتفاع الأسعار وحصول التضخم الذي تكون أسبابه ومصدره إرتفاع تكاليف الإنتاج والتي تتصل بجانب العرض.

3_ التضخم الهيكلي: هو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الإقتصاد، والذي يعاني من الإختلال في هيكله أو تركيبه وبالذات في الدول النامية حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أوقطاعات ونشاطات محدودة في الإنتاج، والذي يتم تصديره في الغالب، وتنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الإنتاج وبذلك تضعف قدرة الإقتصاد على توفير العرض من المنتجات التي تلبي الإحتياجات، وبالذات ما يتصل بالعجز المرتبط بعدم التناسب بين تشكيلة العرض (تركيب العرض) وتشكيل الطلب (تركيب الطلب)،الذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها، ومع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب على العرض، أي التي يعجز فيها العرض عن تلبية الطلب نتيجة قصور العرض كما ونوعا في ذلك، وهو ما يعني حصول التضخم في الإقتصاد والذي يكون سببه ومصدره الإختلال الهيكلي في الإقتصاد .

[1]- فليح حسن خلف، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع – عمان - 2009 ، ص 174- 175 -176 .

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثاره

بالرغم من تعدد الأنواع حسب المعايير المختلفة لمفهوم التضخم إلا أنها جميعا تشترك في حالة واحدة وهي انخفاض القوة الشرائية .

أ: التضخم وفقا لحدته وشدته

1_ التضخم المعتدل (الزاحف): يعد هذا النوع من التضخم من أدنى مستويات التضخم، إذ تبدأ الزيادة في الأسعار بصورة بطيئة وتدريجية ويكون فيها مستوى الإنفاق النقدي معتدلا نسبيا لذلك فهو يأخذ أويستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا، وتكون زيادات الأسعار بنسبة تتراوح غالبا بين 2و3 %.[1]

2_ التضخم الجامح : وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بمعدلات عالية وسريعة جدا حتى تصل إلى آلاف المرات في فترة وجيزة نسبيا، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام ثقة الأفراد في النقود تماما مما يدعوهم إلى التخلص منها، وفي ظل هذه الظروف فإنه يصعب على السلطات الحكومية في هذه الحالة إعادة الإستقرار بوسائل مباشرة وغير مباشرة، ومن ثم فإن هذا النوع يعد أخطر أنواع التضخم.[2]

3_ التضخم العنيف : وهو تحول التضخم الزاحف لأنه أكثر حدة، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة و اعتبر "أثر لويس" معدل التضخم لهذا النوع في حدود 5% سنويا.[3]

ب: وفقا لمصدر التضخم [4]

طبقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين رئيسين للتضخم هما:

1_ **التضخم المحلي (الداخلي)** : وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لإقتصاد قومي معين وفي زمان معين، تتصل بمجموعة الإختلالات الهيكلية والوظيفية للنشاط الإقتصادي المحلي.

2_ **التضخم المستورد**: وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الإقتصادية الدولية، وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة بإستراد السلع والخدمات لإقتصاد قومي معين وفي زمان معين .

ج : التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية [5]

1 التضخم الإستهلاكي : تضخم يصيب أسعار السلع الإستثمارية الأمر الذي يولد معه أرباحا مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع الإستهلاكية .

---

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصاريف، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013 ص 406 .

[2]- حسام علي داوود، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار المسير للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 163 .

[3]- السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون والموزعون ، 2010 ، ص 218 .

[4]- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 202 .

[5]- السيد متولي عبد القادر ،المرجع السابق، ص 220 .

2_ التضخم الإستثماري : هو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الإستثمارية، الأمر الذي يولد معه أرباحا مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع الإستثمارية سواء كان التضخمإستهلاكي أو إستثماري فإن تضخم الأرباح هذا ينشأ بسبب الزيادة الحاصلة في الإستثمار عن حجم الإدخار الذي يخلق معه أرباحا مؤقتة كبيرة .

د: من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج

1_ التضخم الطلبي: وهو إرتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض، أي بسبب زيادة الدخل النقدي لدى الأفراد، ومن ثم تضخم الأجور وتضخم الأرباح وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج .

2_ التضخم الناشئ عند التكلفة : والمقصود هنا زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجياتهم الحدية، مما يؤدي إلى الإرتفاع في الأسعار.

3 _التضخم الركودي: إذ حدث تدهور في معدلات النمو وتزايد في معدلات البطالة وحدث عجز متكرر في موازين التجارة والمدفوعات وساد عدم الإستقرار في قيمة العملات، هنا نستطيع القول أننا أمام تضخم ركودي ذي نتائج سلبية .

ذ: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار[1]

1 _التضخم الظاهر : وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق وذلك استجابة لفائض الطلب، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل والتوازن بين العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية.

2 _التضخم المكبوت: وهو عبارة عن حالة لا تستطيع الأسعار فيها أن ترتفع أو تتزايد نتيجة لوجود القيود النقدية المباشرة والتي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري، نظام البطاقات، نظام التراخيص لبعض المواد الأولية .

ثانيا_ أثار التضخم

يمكننا توضيح أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنشأ بسبب التضخم وهي على النحو التالي:

1_الآثار الاقتصادية والاجتماعية :[2]

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الإدخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وهذا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الإستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للإدخار وما يبق

[1]- حسام علي داوود ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

[2]– حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون والموزعون عمان 2014 ، ص 226-227 .

لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات .

يترتب على التضخم اختلاف في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الإستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي الدخول النقدية، يترتب عليها الزيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا بل على المستوردة أيضا، إن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضع من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية .

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخول العالية وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الإستيراد والمضاربة التجارية وإلى بناء المنازل الفاخرة .

يترتب على استمرار تصاعد الأسعار إرتباك في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية التي ترتفع مداخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعها .

يترتب على التضخم ظلم إجتماعي يحيق بأصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين تختلف دخولهم النقدية من اللحاق بتصاعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة من تجار ومنتجين .

يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلف موجة من التوتر والتذمر الإجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

التضخم يؤثر بشكل كبير على الحياة الإجتماعية والإقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال .

2_الآثار السياسية :[1]

1_ إنتشار المظاهرات والإعتصامات للمطالبة بتخفيض الأسعار وزيادة الأجور .

2_ ربما تصل الأمور إلى العصيان المدني العام وانهيار الأنظمة السياسية القائمة بسبب ذلك، فما يحدث حاليا في الدول العربية يعود في جزء كبير منه إلى الإفراط في رفع الأسعار بسبب غياب الرقابة الحكومية عن التجار والمنتجون، والفساد المالي و الإداري واستغلال السلطة أيضا.

[1]- حريبي موسى عريقات ، مرجع سبق ذكره، ص227 .

المطلب الثالث : دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار

يتحقق مستوى التوظيف الكامل عندما ينفتح الإقتصاد بكامل طاقته الإنتاجية وأن تحقيق مستوى إنتاج مقابل مستوى التوظيف الكامل يعني أن أي زيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة في الأسعار مما تنشأ عنه الفجوة التضخمية، والفجوة التضخمية هي الكمية التي يزيدها الطلب الكلي عن الدخل عند مستوى الدخل المقابل لمستوى التوظيف الكامل واستقرار الأسعار.

وأن التنبؤ الدقيق بالتضخم يعني إمكانية استخدام سياسة مالية إنكماشية للتحقيق من حدة الفجوة التضخمية لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، وزيادة الضرائب تؤدي إلى خفض الدخل الممكن التصرف فيه .[1]

ويمكن النظر إلى النفقات العامة بوصفها أحد المؤثرات المهمة في المستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة النفقات العامة تعني زيادة الكتلة النقدية في التداول، ويمكن توضيح هذه العلاقة بين الكتلة النقدية للمستوى العام للأسعار من خلال معادلة التبادل كما يلي: ... .. **MV=Pt** حيث :[2]

v: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

M : كمية النقود المطروحة للتداول.

t : حجم التبادل.

وباعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد في آن واحد الإستقرار الإقتصادي والسياسي، لذلك فإن النفقات العامة سياسة ذات أدوات فعالة متفاوتة في يد الدولة التي تعمل على التأثير على الأسعار بغية جملة من الأهداف حيث هذا التأثير عن طريق توجيه الإنفاق العام لزيادة الإستثمار.

زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ومن ناحية أخرى فإن دفع الضرائب وتخفيض الإنفاق العام قد يخلق فائضا في الموازنة العامة.

[1]- وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره ، ص 260 .

[2]- أحمد الأشقري، مرجع سبق ذكره ، ص 244 .

خاتمة الفصل :

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها،إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما و يعتبر أحد أبرز محركات الإقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف السياسية،الإقتصادية والإجتماعية ومن جهة أخرى تسعى إلى معالجة التقلبات الإقتصادية (البطالة والتضخم) بشكل يضمن الإستقرار الإقتصادي.

وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على تحسين الإقتصاد الكلي كمحاربة البطالة والتضخم ومن جهة، رفع معدلات النمو الإقتصادي من جهة أخرى يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة إقتصادية، بحكم أنه مؤشر يدل على وضعية الإقتصاد ككل.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للنفقات العامة والسياسة الإنفاقية

في الجزائر

مقدمة الفصل:

لقد تطرقنا في الفصل النظري من هذا البحث إلى أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سيتم إستخدامها في هذه الدراسة وهي متغيرات تخص الإقتصاد الكلي والمتمثلة في الإنفاق العام الذي يمثل المتغير المستقل في دراستنا وكل من معدل البطالة والتضخم التي تمثل متغيرات تابعة.

تعد الجزائر دولة نامية تملك ثورة نفطية لابأس بها، ما مكنها من تحصيل إيرادات كبيرة خاصة بعد إرتفاع أسعار البترول، وهو ما أدى بها إلى التوجه نحو السياسة المالية التوسعية من أجل الخروج من دائرة التخلف وبناء إقتصادها خاصة بعد عودة الإستقرار الأمني الذي وفر الجو الملائم لذلك، وانتهاج برامج انفاقية واسعة جسدتها عن طريق برامج تنمويةمختلفة.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل دراسة السياسة الإنفاقية في ظل البرامج التنموية في الجزائر وتحليل النفقات العامة وتطورها، ولأجل ذلك قمنا بتجميع المعطيات السنوية الخاصة بهذه المتغيرات للفترة قيد الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020.

ويتم تناول ذلك وفق مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: دراسة تحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر للفترة 2000 - 2020.

المبحث الثاني: تحليل الإنفاق العام في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2000 - 2020.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر للفترة 2000_2020.

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة، وذلك لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي يرمي المجتمع الى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

إن الأتساع المستمر في نطاق الإنفاق العام والزيادة المستمرة في حجمه والتغيير في هيكله، يؤدي إلى معرفة تقسيمات وإتجاهات وتطورات السياسة الإنفاقية التي وضعها المشرع الجزائري.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر

أولا : تعريف النفقات العامة في الجزائر

يعرفها المشرع الجزائري بأنها أعباء ملقات على عاتق الميزانية يجب تنفيذها، و لا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لايجوز تحويل الأموال أو الإعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح .[1]

ثانيا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى صنفين نفقات التسيير وهي النفقات الجارية ونفقات التجهيز وهي النفقات الإستثمارية.

1_نفقات التسيير (النفقات الجارية) [2]

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ...إلخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للإقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وكل ما تحدثه من أثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية .

[1]-عقون أمال،أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الإقتصادية، مذكرةلنيل شهادة الماستر،علوم الإقتصادية ،جامعة أم البواقي ،الجزائر 2015-2016 ،ص 44.

[2]- محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

وتجمع نفقات التسيير أربعة أبواب و هم:[1]

1_ **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة الى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء وهي :

- دين قابل للإستهلاك (إقتراض الدولة)

- الدين الداخلي –ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة) .

- الدين الخارجي.

- ضمانات (من أجل القروض والتنسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية) .

- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة) .

2_ **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم مايلي :

-المستخدمين– مرتبات العمل.

- المستخدمين – المنح والمعاشات.

- المستخدمين –النفقات الاجتماعية .

- معدات تسيير المصالح .

- أشغال الصيانة.

- إعانات التسيير.

- نفقات مختلفة.

3_**تخصصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني مجلس الأمة، المجلس الدستوري ...إلخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزراء.

4_**التداخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الإجتماعي والإقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

[1]-محمد الطيب ذهب ، دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر من 2001-2014 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي –الجزائر – 2014-2015 ، ص51-52.

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية) .

- النشاط الإقتصادي (إعانات إقتصادية) .

- إسهامات إقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

- النشاط الإجتماعي (المساعدات والتضامن).

- إسهامات إجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ...إلخ).[1]

ثانيا: نفقات التجهيز (النفقات الاستثمارية) :[2]

يقصد بها تنمية الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات المحلية وتتكون نفقات التجهيز من الإستثمارات في المنشات الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والتي لا تعتبر ذات إنتاجية مباشرة ويضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية، وبالتالي نستنتج أن نفقات التسيير هي نفقات غير منتجة، أن بعضها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الوطنية، أما نفقات التجهيز فهي عموما نفقات منتجة إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الإقتصادي وإما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الإجتماعي.

وتجمع نفقات التجهيز ثلاثة أبواب وهي:

1_الإستثمارات الواقعة و المنفذة من قبل الدولة .

2_إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

3_النفقات الأخرى برأسمال .[3]

وهناك عدة تصنيفات أخرى من بينها :[4]

تتبنى الكتب المدرسية عدة تصنيفات للنفقات العامة بإستخدام معايير شتى مثل معيار إستخدام القوة الشرائية (إنفاق حقيقي/إنفاق تحويلي)، معيار إقليمي (نفقات حكومية مركزية/نفقات محلية)، معيار وظيفي (إنفاق على الزراعة /على التعليم ...)، معيار التكرار (إنفاق جاري/إنفاق إستثماري) .

[1]- محمد طيب ذهب، المرجع السابق ، ص 53-54 .

[2]- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية) ، الطبعة الاولى مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، 2010 م ، ص 252 .

[3]-علي زغدود، المالية العامة ،الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية – بن عكنون –الجزائر،2005 ، ص 35 .

[4]- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 181_182 .

وبالرغم من أن الإقتصاديات تتجه اليوم نحو مزيد من الحرية الإقتصادية بتبني إقتصاد سوق ومحاولة التقليص من دور الدولة، فإن النفقات العامة لا تتعارض بالضرورة مع منطق إقتصاد السوق وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأنواع الآتية من الإنفاق بحسب علاقتها بإقتصاد السوق.

_ **إنفاق مستقل عن طبيعة النظام الإقتصادي:** وهي نفقات يتطلبها وجود الدولة مثل النفقات المتعلقة بالوظائف التقليدية للدولة (دفاع، أمن، عدالة، دبلوماسية).

_ **إنفاق ضروري لقيام إقتصاد السوق:** وهو عبارة عن جزء من نفقة الإنتاج مثل الإنفاق على الخدمات الإدارية العامة الضرورية لقيام المشروعات الخاصة والتي تحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزءا من نفقة إنتاجها.

_ **إنفاق مكمل لإقتصاد السوق:** ويهدف إلى إشباع حاجات المجتمع من بعض السلع التي يقوم بإنتاجها السوق مثل الإنفاق على التعليم والصحة.

_**إنفاق مصحح لقوى السوق:** وهذا قصد القضاء على سلبية نظام السوق مثل الإنفاق على إنتاج السلع الإجتماعية التي لا يستطيع نظام السوق تقديمها، الإنفاق على المنح والإعانات المقدمة للصناعات ذات الوفيرات الخارجية لزيادة إنتاجها.

المطلب الثاني: إتجاهات السياسة الإنفاقية في الجزائر[1]

إن السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى كانت قبل فترة البرنامج والإصلاحات التي اقرها صندوق النقد الدولي أين تميزت هذه السياسة بتوسع كبير سواء فيما يتعلق بنفقات التسيير ونفقات التجهيز ، أما المرحلة الثانية فكانت بعد تلك الإصلاحات ومنه فالسياسة الإتفاقية في الجزائر أخذت طرق أخرى وأصبحت تخضع للمعايير التالية :

1_**تخفيض الإنفاق:** وهذا من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي يمكن إيكالها للخواص وهذا إعتبارا لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي وفي هذا الإطار نجد أن إعتماد برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في خمسة عشر بلد عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، وعرف الإنفاق الإستثماري إنخفاضا يتجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري إنخفاضا قدره 8% .

2_ **إعادة توجيه الإنفاق العام:** وهذا من خلال الإهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الإنتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة وتعلق هذا التوجيه ب :

[1]- عقون أمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

أ_تشجيع الإستثمار الحكومي المنتج : وهذا من خلال الإهتمام بإقامة برامج إستثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المر دودية الإقتصادية، ذلك أن تكلفة المشاريع ضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون عالية وتصبح فعالية، هذا التقييم أكبر عندما تكون في إطار سياسات عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع ومن المفيد جدا التركيز على الإستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا تلك التي تنافسها.

ب_الإهتمام بعمليات التشغيل وصيانة الإستثمارات: وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الإستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها لأن عدم كفاية الإنفاق على عمليات التشغيل يمكن أن تؤدي إلى إنخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل التعليم والصحة ....ألخ. وتؤدي عدم كفاية الإنفاق على الصيانة إلى التدهور السريع في رأس المال المادي أيضا.

ج_الإهتمام بعلاج مصادر إنخفاض الإنتاجية في الحكومة :[1] وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءة الإدارية والفنية بتثبيطه للعمل وخفضه للإنتاجية من جهة، وبين إعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة وهو ما يمكن أن ينجز عنه تكاليف إضافية دون مقابل، ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العمومي من جهة وترشيد سياسة التوظيف من جهة ثانية.

البحث عن كفاءة الإنفاق العام، وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف.

العمل على تقليص الإستهلاك الحكومي وهذا بخفض أشكال الإستهلاك الحكومي الأقل إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الإدخار القومي والحد من اللجوء إلى الضرائب.

3_ **تخطيط وضبط الموازنة العامة:** ذلك أن تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة ووضع الميزانية وتنفيذها ورقابتها.

- تخطيط المالية العامة، يتضمن هذا التخطيط صياغة برنامج إستثمار مقسم إلى مراحل وتقدير إحتياجات الإنفاق الجاري وتقييم الحجم المتاح من الإيرادات وإحتياجات الإقتراض لفترة مابين ثلاث إلى خمس سنوات.

- الميزانية السنوية، بعد صياغة برنامج الإستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام الخطة متوسطة المدى وينبغي أن تكون الخطط والميزانية هادفة إلى تشجيع كفاءة إتخاذ القرار تعتمد مفضلات واضحة وصريحة بين الوكالات، البرامج والمشاريع، كما يجب أن تخضع الميزانية لقيود حازمة .

- تدعيم انظمة ضبط الميزانية والإنفاق، وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة العمليات المالية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

[1]- عقون أمال ، مرجع سبق ذكره ،ص 49 .

4_ **الإهتمام بمعالجة مصادر إنخفاض الإنتاجية في الحكومة :**[1] وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية وخفض الإنتاجية من جهة، وبين إعتبار القطاع العام للعمالة من جهة أخرى، وهو ما يمكن أن ينجز عنه تكاليف إضافية دون مقابل، ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام، وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف، وذلك بدراسة معمقة لجدوى المشاريع وتكاليفها ومدى تحقيقها للهدف المسطر ، فمثلا لتحقيق هدف التشغيل "يمكن للدولة أن تزيد من التوظيف العمومي، أو أن تشجع القطاع الخاص لزيادة التوظيف وبذلك تختار الدولة المشروع الذي يكون بأقل التكاليف وأكثر نجاعة.

فالجزائر عملت جاهدة على تنفيذ الإصلاحات وقرارات صندوق النقد الدولي خاصة في التسعينات من القرن الماضي، وهذا ما يفسر السياسة التقشفية المتبعة خلال تلك الفترة، ولكن مع بداية الألفية الجديدة إتسمت السياسة الإنفاقية في الجزائر بنوع من التوسع خاصة فيما يخص النفقات الإستثمارية وبعث الروح في المجالات المنتجة من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الإقتصادية مع مراعاة والحرص على ترشيد تلك النفقات .

5_ **إتجاهات الإصلاحات في إدارة النفقات العامة:** ذلك لأن تحسين وترشيد كفاءة الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة وكذلك في وضع الميزانية وتنفيذها لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات حتى لا تتجه إلى غير ما خطط له وذلك يتم عن طريق :

- إستخدام الأساليب الفنية المتطورة خاصة بميزانية البرامج والأداء بتطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء الوحدات الإنتاجية يعد مطلبا إستراتيجيا لإعادة هيكلة مشروعات القطاع العام.

- ضرورة ضمان عنصر الإلتزام من جانب صانعي القرارات الإقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية اللازمة، ويقترن ذلك بأهمية وجود إنفاق جماعي وسياسي ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

- تدعيم أنظمة ضبط الموازنة العامة والإنفاق، وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير مالية عامة، خاصة تلك التى تتسم بأهمية خاصة لفعالية إدارة العمليات المالية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

[1]- عقون أمال ،مرجع السابق ، ص 50 .

المطلب الثالث: تطور وتحليل الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 - 2020

أولا : تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 2000 - 2020

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة نمو الإنفاق العام وإرتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (II - 1): تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2000 - 2020) الوحدة :مليار دج

السنوات	النفقات العام	نسبة الزيادة	نفقات التسيير	نسبة الزيادة	نفقات التجهيز	نسبة الزيادة
2000	1178.1	23%	856.2	11%	321.9	72%
2001	1321.0	12%	963.6	13%	357.4	11%
2002	1550.6	17%	1097.7	14%	452.9	27%
2003	1690.2	9%	1122.8	2%	567.4	25%
2004	1891.8	12%	1251.1	11%	640.7	13%
2005	2052.0	8%	1245.1	0%	806.9	26%
2006	2453.0	20%	1437.9	15%	1015.1	26%
2007	3108. 6	27%	1673.9	16%	1434.6	41%
2008	4191.1	35%	2217.8	32%	1973.3	38%
2009	4246.3	1%	2300.0	4%	1946.3	-1%
2010	4466.9	5%	2659.1	16%	1807.9	-7%
2011	5853. 6	31%	3879.2	46%	1974.4	9%
2012	7058.2	21%	4782.6	23%	2275.5	15%
2013	6024.1	-15%	4131.5	-14%	1892.6	-17%
2014	6995.8	16%	4494.3	9%	2501.4	32%
2015	7656.3	9%	4617.0	3%	3039.3	22%
2016	7297.5	-5%	4585.6	-1%	2711.90	-11%
2017	7282.6	0%	4677.20	2%	2605.40	-4%
2018	7726.3	6%	4648.3	-1%	3078.0	18%
2019	8557.2	11%	4954.4	7%	3602.8	17%
2020	7372.7	-13%	4893.4	-1%	2929.6	-19%

المصدر: وافي ناجم وجلايلة عبد الجليل مجلة التكامل الإقتصادي بعنوان ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2019 جامعة أحمد دراية –أدرار (الجزائر)، المجلد 08 العدد:02 (جوان 2020) ص123 - قانون المالية لسنة 2020.

ويمكن تتبع ذلك التطور في الإنفاق العام من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (II - 1): منحنى بياني يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 الوحدة مليار دج

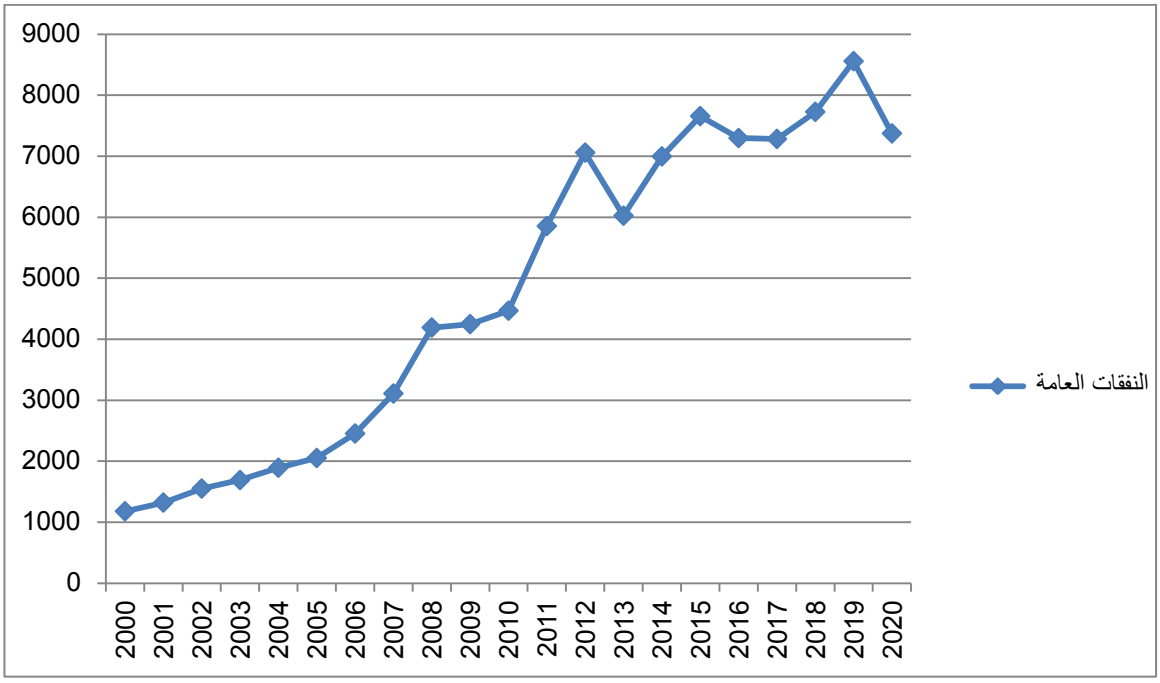

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (II - 1)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وذلك حسب الضروف الإقتصادية السائدة والسياسات التي تنتجها الدولة ويمكن تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال عدة فترات :

_**تطور الإنفاق العام خلال الفترة 2000 - 2004** : إن إرتفاع أسعار البترول من سنة 2000 إلى سنة 2004 كان له الأثر كبير في تسجيل فوائض مالية معتبرة مما شجع الدولة على التسديد المسبق للديون الخارجية مما زاد من نفقات التسيير وتطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي وما شهده من مراجعة للأجور والمنح والإعانات بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة من 1178.1مليار دينار سنة 2000 إلى 2001سنة 1321 بنسبة زيادة23 % وبلغ الإنفاق العام أكبر نسبة زيادة سنة 2002 بنسبة زيادة 17% وذلك راجع إلى تكثيف مشاريع البنية التحتية وإنتهاج سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرة التي ساهمت في تواصل إرتفاع النفقات إلى 1891.8 مليار دينار بنسبة زيادة 12% سنة 2004.

_**تطور الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2009** : تواصل الدولة في مسعاها إلى تطوير الإقتصاد ببرنامج تكميلي لدعم النمو نظرا لتواصل إرتفاع أسعار البترول زادت معها نفقات التسيير وتزامنت هذه الزيادة بزيادة

نفقات التجهيز ، حيث نلاحظ إستمرارية إرتفاع الإنفاق من 2052 مليار دينار سنة 2005 إلى 2453 مليار دينار سنة 2006 ليواصل الإرتفاع إلى أن يبلغ 4466.9 مليار دينار سنة 2010 .

_**تطور الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2015 :** عرفت هذه المرحلة تواصل برامج الدولة من خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي لكن بسبب التذبذبات التي حصلت في سوق البترول وعودة إنخفاض الأسعار مما أوقع الميزانية في حالة عجز أمام تدني مداخيلها مقارنة بنفقاتها العامة، حيث بلغ الإنفاق العام سنة 2011 مايقارب 5853.6 مليار دينار أي بزيادة تساوي31% وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع الإرادات بشكل كبير حيث بلغ 55مليار دينار ، ثم إرتفعت النفقات إلى7058.2 مليار دينار سنة 2012، بعدها نلاحظ إرتفاع الإنفاق العام إلى 6995.8 مليار دينار سنة 2014 وإستمرار الإرتفاع لتبلغ 7656.3مليار دينار سنة 2015 وذلك راجع إلى إنتعاش أسعار البترول .

_ **تطور النفقات العامة خلال الفترة 2016-2020 :** في هذه الفترة تم إطلاق برنامج توطيد النمو الإقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر من 2016-2019 لكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على إثر إنخفاض أسعار البترول، حيث بلع فيها نفقات العامة 7297.5مليار دينار سنة 2016 وإنخفضت النفقات العامة 7282.6مليار دولار سنة 2017 حيث قدر معدل -5% ثم إرتفعت في سنتي 2018 و 2019، حيث إرتفعت النفقات سنة 2018 إلى 7726.3 مليار دينار وإرتفعت سنة 2019 إلى 8557.2 مليار دينار ، لتنخفض إلى 7372.7 سنة 2020 وهذا راجع إلى التأثر بالأزمة الصحية كوفيد – 19 التي مست كل دول العالم وانخفاض أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه وتوقف التجارة والخدمات، وتجميد العديد من المشاريع التنموية وتوجيه النفقات نحو الخدمات الصحية ومستلزمات الوقاية والعلاج والبحث عن اللقاح، بالتالي فإن النفقات عرفت خلال هذه الفترة تذبذب كما هو مبين في الشكل (II - 1) .

ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000 - 2020

ضمن هذه النقطة سيتم إستعراض تطور نفقات التسيير والتجهيز من سنة إلى أخرى نظرا للتطورات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة وهذا مايمكن ملاحضته في الجدول الموالي:

الجدول رقم (II - 2): تطور معدلات نفقات التسيير ونفقات التجهيز الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نسبة الزيادة	نفقات التجهيز	نسبة الزيادة
2000	856.2	11%	321.9	72%
2001	963.6	13%	357.4	11%
2002	1097.7	14%	452.9	27%
2003	1122.8	2%	567.4	25%
2004	1251.1	11%	640.7	13%
2005	1245.1	0%	806.9	26%
2006	1437.9	15%	1015.1	26%

2007	1673.9	16%	1434.6	41%
2008	2217.8	32%	1973.3	38%
2009	2300.0	4%	1946.3	-1%
2010	2659.1	16%	1807.9	-7%
2011	3879.2	46%	1974.4	9%
2012	4782.6	23%	2275.5	15%
2013	4131.5	-14%	1892.6	-17%
2014	4494.3	9%	2501.4	32%
2015	4617.0	3%	3039.3	22%
2016	4585.6	-1%	2711.90	-11%
2017	4677.20	2%	2605.40	-4%
2018	4648.3	-1%	3078.0	18%
2019	4954.4	7%	3602.8	17%
2020	4893.4	-1%	2929.6	-67%

المصدر: وافي ناجم وجلايلة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره ص123
قانون المالية لسنة 2020

الشكل(II - 2) : تطورات نفقات التسيير خلال الفترة 2000 – 2020 الوحدة: مليار دج

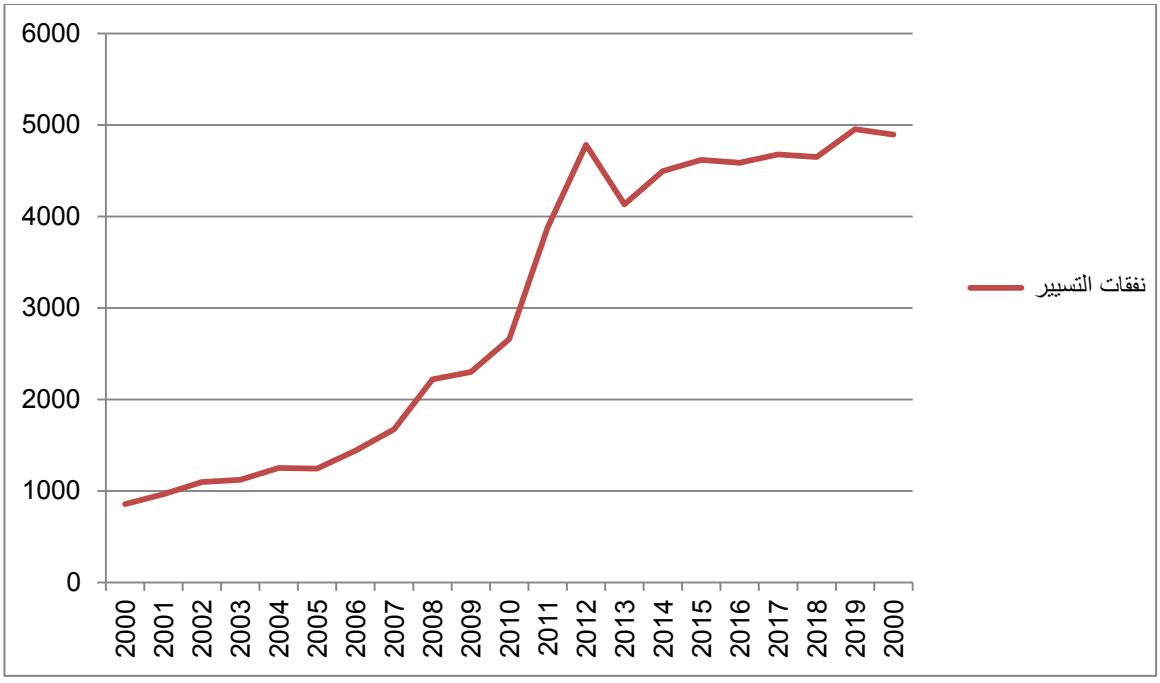

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (II - 2)

من خلال المنحنى الشكل رقم (II - 2) وتبعا للمراحل التي عرفها الإقتصاد الجزائري (مرحلة صندوق النقد الدولي، مرحلة برامج الإنعاش، مرحلة مابعد برامج الإنعاش) سوف نحلل تطور نفقات التسيير من خلال الفترات التالية

_ **الفترة من 2000- 2014** : تميزت هذه الفترة بتحسين مداخيل الجزائر الناتجة عن إرتفاع أسعار النفط، حيث وصل متوسط سعر البرميل في الجزائر إلى أكثر من 67 دولار أمريكي للبرميل، وهو ما ساهم في زيادة نفقات التسيير خلال هذه الفترة بشكل أكبر حيث إنتقلت من 856.2 مليار دينار سنة 2000 الى 4494.3 مليار دينار سنة 2014 وتميزت هذه الفترة بزيادة نسبة الأجور بعد مراجعة القانون العام للوظيفة العمومية في 2006 ومراجعة الشبكة الإستدلالية للأجور سنة 2007 وتطبيقها في سنة 2008 وهو ما أدى بزيادة نفقات التسيير ب32% سنة 2008، ثم مراجعة بعض القوانين الأساسية لبعض الأسلاك خاصة بين سنتي 2010-2011 التي نتج عنها إرتفاع نفقات التسيير ب 46% سنة 2011 وإستمرار دفع مخلفات هذه العملية إلى غاية 2012 التي بلغت فيها نفقات التسيير 4782.6 مليار دينار لتستقر عند 4494.3 مليار دينار سنة 2014 بعد ما إنخفضت إلى 4131.5 مليار دينار سنة 2013 .

_**الفترة 2015- 2020:** على عكس الفترة السابقة فإن هذه الفترة تميزت بتراجع مداخيل الجزائر على أثر إنخفاض أسعار البترول، وهو ماجعل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات التي تقيد زيادة النفقات العامة في مقدمتها عملية ترشيد النفقات وتجميد عمليات التوظيف، وهذا ماسمح باستقرار مستوى نفقات التسيير من سنة 2015 إلى 2018 في حدود 4500 و 4600 مليار دينار ، الإ أنها إرتفعت إلى 4954.4 مليار دينار سنة 2019 ومع نهاية سنة 2019 إلى غاية 2020 انخفضت نفقات التسيير حيث بلغت قيمتها سنة 2020 إلى 4.893.4 مليار دينار وذلك نتيجة للحالة الوبائية الناتجة عن فيروس كرونا الذي كان له أثر كبير على مداخيل البلاد.

2_ **نفقات التجهيز :** هي نفقات الهدف منها زيادة الهياكل الإقتصادية والإجتماعية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة حجم الإستثمارات داخل البلد وقد عرفت تزايد معتبر خلال فترة هذه الدراسة.

الشكل(II - 3): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة من 2000 إلى 2020 الوحدة مليار دج

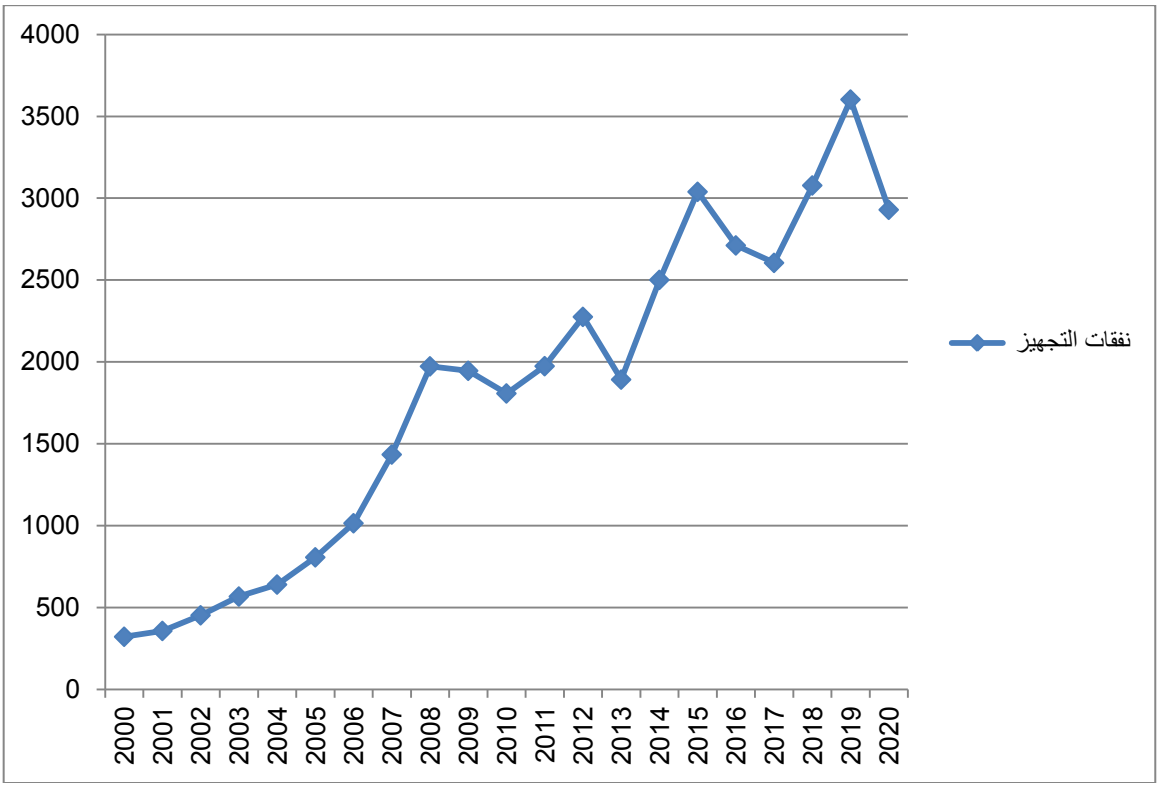

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (II - 2)

_**الفترة 2000- 2014** : عرفت هذه المرحلة تحسن مداخيل الجزائر على ضوء إرتفاع أسعار المحروقات، فتم تبني سياسة الإنعاش الإقتصادي إبتداءا من 2001 ، حيث تم تنفيذ ثلاث برامج إقتصادية هي : برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ، إضافة لبرامج خاصة بالجنوب والهضاب العليا ، وتندرج هذه البرامج ضمن حسابات التخصيص الخاص التي تعد إستثناء لمبدا وحدة الميزانية العامة .

عرفت نفقات التجهيز في هذه الفترة إرتفاع ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة، إذ بلغت 321.9 مليار دينار سنة 2000 ثم بدأت في الزيادة حتى وصلت الى 640.7 مليار دينار مع نهاية برنامج دعم الإنعاش سنة 2004 ، 806.9 مليار دينار عند بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو وإستقرت عند مبلغ 1946.3 مليار دينار عند نهايته، ومع إنطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي إنخفضت ب 138.4مليار دينار ولكنها عاودت الإرتفاع إلى أن وصلت لمبلغ 2275.5 مليار دينار سنة 2012 ثم إنخفضت سنة 2013 ب 17-% ، وفي سنة 2014 إرتفعت إلى 2501.4 مليار دينار كأكبر قيمة خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي .

_**الفترة من 2015- 2020** : في هذه الفترة تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر من 2015 إلى 2019، لكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على إثر إنخفاض أسعار البترول، وإنخفاض مستوى الإحتياطي النقدي إلى أقل من 100 مليار دولار إضافة إلى إنخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد والذي سجل رصيد صفري في سنة 2017، الذي اقتصر تنفيذه لغاية سنة 2018.

سنة 2015 عرفت ارتفاع ملحوظ في قيمتها حيث بلغت 3039.3 مليار دينار وهذه الزيادة نتيجة ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية، أما سنة 2016 التي إنخفض فيها نفقات التجهيز 2711.9 مليار دينار ، وواصلت الإنخفاض سنة 2017 إلى 2605.4 مليار دينار ، ثم إرتفعت في سنتي 2018 و2019 وسجلت أكبر قيمة لها ب 3602.8 مليار دينار سنة 2019، لتسجل بعد ذلك انخفاض كبير سنة 2020 حيث بلغت قيمتها 2929.6 مليار دينار، وبالتالي فإن نفقات التجهيز خلال هذه الفترة عرفت تذبذب كما يظهر في الشكل(II - 3) السابق، وأن متوسط نسبة الزيادة السنوية كان ضعيف (4%) مقارنة بالفترة 2000-2014 (21%)، لكن من حيث متوسط النفقات السنوي كانت هذه الفترة أكبر، حيث بلغ 3007.48 مليار دينار في حين أن الفترة السابقة كان 1331 مليار دينار.

المبحث الثاني: تحليل الإنفاق العام في ظل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

شهدت الفترة التي تلت الإصلاحات الاقتصادية خاصة بعد سنة 2000 طفرة في التوسع في الإنفاق العام، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية الذي انعكس بشكل مباشر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة عكس ما شهدته الفترة السابقة، التي تميزت بالانكماش في إيرادات الدولة خاصة فيما يتعلق بالجباية البترولية، هذا الأمر دفع السلطات العمومية إلى تبني برامج تنموية ضخمة لإنعاش الوضع الاقتصادي المتردي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الفترة السابقة وتأزم المؤشرات الاجتماعية التي أنتجتها الإصلاحات الاقتصادية التي كانت وراءها المؤسسات المالية الدولية، وبناء على ما سبق نتناول في هذا المبحث تحليل الإنفاق العام لهذه الفترة من خلال التطرق إلى أهم مساراته في ظل البرامج التنموية المعتمدة في هذه الفترة.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية في ظل تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص أو العمومي، الاستهلاكي أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.[1]

[1] - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2012، ص148.

مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي قبل سنة 2000 حوالي 3.2% وهو معدل ضعيف لا يلبي المتطلبات الأساسية للسكان، كما بلغت كل من معدلات البطالة29.49 % والفقر ب % 12.1 سنة 2000 خاصة لدى سكان الأرياف بسبب سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية وخوصصة المؤسسات، كل هذه المشاكل وإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول مع مطلع الألفية والتي كانت السبب الرئيسي لتطبيق مخطط الإنعاش والذي وخصصت له مبالغ طائلة قدرت حوالي 525 مليار دج أي حوالي 7مليار دولار، لكن بعد إضافة مشاريع جديدة وتقييم مشاريع سابقة ارتفعت قيمة الغلاف لتصل إلى 1216 مليار دج أي ما يقارب 16 مليار دولار، وتتضمن حوالي 15974 مشروع، في مختلف القطاعات.[1]

الجدول رقم (II - 3): التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.4
الإصلاحات الأخرى	30.0	15.0	-	-	45.0	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	% 100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، الجزائر 2012، ص252.

[1] - معيزي قويدر، دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليدة02، الجزائر، العدد 18، جوان 2018، ص273، 274.

الشكل رقم (II - 4): مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004) الوحدة مليار دج

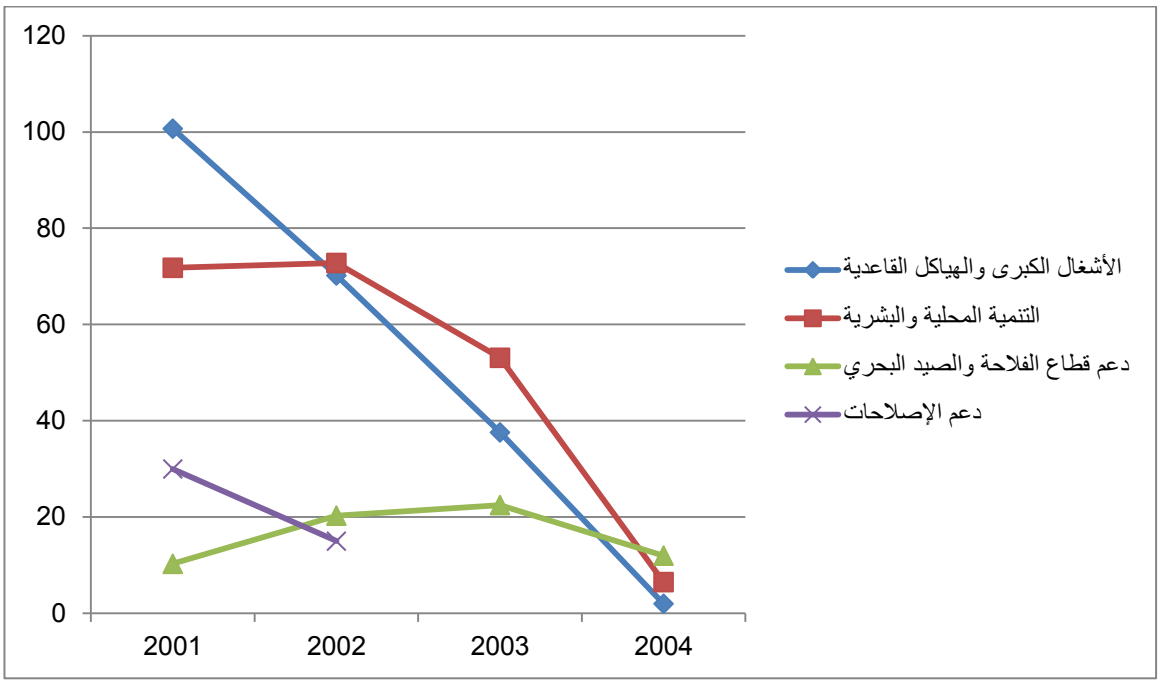

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (II - 3)

من خلال الشكل يتضح أن توزيع الإنفاق العام من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي كان في أربع قطاعات رئيسية تمثلت في:

- **الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية** : بلغ الإنفاق العام في إطار اعتماد الأشغال الكبرى وإنشاء الهياكل القاعدية 100.7 مليار دينار سنة 2001 وهي الأعلى في هذه السنة لتشهد بعد ذلك انخفاضا سنة 2002 لتبلغ 70.2مليار دينار، لتنخفض تدريجيا سنتي 2003 و 2004 حيث بلغت في هاتين السنتين 37.6 مليار دينار و2مليار دينار على التوالي، وإجمالا يمكن تفسير ذلك على أن بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي شهد توسعا في تمويل الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية نظرا لانهيار البنى التحتية التي كان سببها الأزمة الأمنية في التسعينات.

-**التنمية المحلية والبشرية** :استكمالا لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي رصدت الحكومة غلافا ماليا مهما في تمويل التنمية المحلية والبشرية، حيث شهدت سنة 2001 دعما ماليا لهذا القطاع قدره 71.8 مليار دينار، لترتفع بشكل طفيف سنة 2002 حيث بلغت 72.8 مليار دينار، لتنزل تدريجيا سنة 2003 إلى 53.1 مليار دينار وسنة 2003 إلى 6.5 مليار دينار، ويفسر ذلك إلى نية الدولة في تدعيم التكوين في الإطار البشري وفتح مناصب شغل وتوسيع دائرة التنمية المحلية عبر التراب الوطني.

-**دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري** : نال قطاع الفلاحة والصيد البحري نصيبا معتبر من برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تم رصد مبلغا ماليا قدره 10.6 مليار دينار سنة 2001 لترتفع بالضعف سنة 2002 إلى 20.3 مليار دينار، لترتفع تدريجيا إلى 22.5 مليار دينار سنة 2003 ، فيما شهدت انخفاضا سنة 2004 إلى 12مليار دينار، وعموما كان يهدف تمويل هذا القطاع إلى تنويع مصادر الدخل وخلق الثروة خارج المحروقات.

- **الإصلاحات الأخرى** : مواصلة لمسيرة الإصلاحات التي شهدتها العشرية السابقة، تم رصد مبالغ مهمة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث شهدت الفترة سنتين فقط من الإصلاحات الاقتصادية، إذ بلغت فيها الأغلفة المخصصة للإصلاحات 30 مليار دينار و 15 مليار دينار سنتي 2001 و2002

من خلال الجدول (II - 3) يتضح أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية شهد حصة الأسد من برنامج الإنعاش الاقتصادي بإنفاق قدره 210.5 مليار دينار بما يمثل نسبة 40.1 بالمئة، لتأتي بعده التنمية المحلية والبشرية بإنفاق قدره 204.2 مليار دينار بنسبة قدرها 38.8 بالمئة فيما جاءت حصة قطاع الفلاحة والصيد البحري ثالثا بمبلغ قدره 65.4 مليار دينار بنسبة 12.4 بالمئة، فيما كانت المخصصات الموجهة لدعم الإصلاحات لم تتجاوز 9بالمئة.

المطلب الثاني : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009

جاء هذا البرنامج، والذي يسمى أيضا بالمخطط الخماسي الأول، في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق، التي شرع في تطبيقها في البرنامج السابق(برنامج الإنعاش الاقتصادي)، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة من بداية الألفية الثالثة.[1]

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

لقد جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي لتثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة، ولوضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره الموارد معتبرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية .[2]

وإجمالا جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن سردها كما يلي:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة** : حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الوضع المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل الاقتصاد الوطني.

[1] - عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي الأول، تقييم حول تأثير برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001 – 2014)، جامعة سطيف01، 11 -12 مارس 2013، ص08.

[2] - جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي الاول الأول تقييم حول تأثير برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001 – 2014)، جامعة سطيف01، 11 -12 مارس 2013، ص09.

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد** : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- **تطوير الموارد البشرية والبني التحتية** : وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي**: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 55 مليار د ولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دينار جزائري والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار جزائري وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 4): تقسيمات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) الوحدة مليار دج

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	1071						1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي		1273	3340	260	260	260	5394
برنامج الجنوب			250	182			432
برنامج الهضاب العليا			277	391			
تحويلات حسابات الخزينة		227	304	247	205	160	1140
المجموع العام	1071	1500	4172	1077	465	420	8705
قروض ميزانية الدفع		862	1979	2238	2299	1327	8705

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مصالح رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

متاح على http:// www.cg.gov.dz بوابة الوزير الاول

ويمكن إجمالا توضيح مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 الوحدة مليار دج

القطاعات	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	% 40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	% 4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	% 1.2
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010 – 2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص271، نقلا عن البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الاول.

ومن خلال الجدول يمكن أن نميز ما أتى به مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي ما هو إلى تكملة لمسار البرنامج السابق، حيث سعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إبرازها كما يلي .[1]

- **تحسين ظروف معيشة السكان:** حيث يمثل هذا المحور النسبة الأكبر ب % 45.5 من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعتبر تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث يؤثر هذا المحور على أداء عنصر العمل، وبالتالي ينعكس على أداء و حركية النشاط الاقتصادي.

- **تطوير الهياكل القاعدية** :جاء هذا المحور في المرتبة الثانية بنسبة % 40.5 من إجمالي البرامج، وهذا نظرا لما توليه الدولة من أهمية لقطاع المنشآت الأساسية والبنى التحتية، وقد وزعت مخصصات هذا المحور والمقدرة ب 1703.1مليار دج على أربع قطاعات فرعية، النقل ، الأشغال العمومية، المياه، التهيئة العمرانية.

- **دعم التنمية الاقتصادية** :لقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بدعم التنمية الاقتصادية في سعيها لتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث خصص له ما نسبته 8 % من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:** خصص لها ما نسبته 4.8 % من مبلغ البرنامج من اجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ على المخصص على قطاعات العدالة والداخلية، التجارة والمالية.

[1] - يحياوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980 – 2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015 – 2016، ص235 -245.

- **تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال** :خصص له نسبة 1.2 من مبلغ البرنامج، جاء لاستكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، ولمواصلة عصرنة وسائل وتكنولوجيات الاتصال، و لتحسين مردودية هذا النشاط.

المطلب الثالث : السياسة الانفاقية في ظل تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 - 2014

ويسمى أيضا بالمخطط الخماسي الثاني وخصص له غلاف مالي إجمالي قد ره 21214 دينار جزائري أي ما يعادل 286مليار دولار بما في ذلك الغلاف الاجمالي للبرنامج السابق[1]، ويندرج في إطار حركية إعادة البناء الوطني التي انطلقت منذ عشر سنوات بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001 وفقا للموارد التي كانت متوفرة آنذاك وعقب هذه الحركية، تمت مباشرة برنامج دعم النمو 2004 – 2009 الذي عزز بدوره ببرامج خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا والجنوب، وقد بلغت كلفة كافة العمليات التنموية التي أدرجت خلال السنوات الخمسة الماضية التي لا تزال بعض مشاريعها المهيكلة طور الانجاز ما قيمتها 17.500 مليار دج .[2]

أولا: أهداف البرنامج

جاءهذا البرنامج من أجل استكمال التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي بدأت في مطلع الألفينيات من خلال برنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وجاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن سردها في النقاط التالية :[3]

-دعم التنمية البشرية مع تحسين ظروف معيشة السكان، من خلال تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي، مع الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، فضلا على التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما.

-مواصلة دفع وتطوير قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية الأساسية، لفك العزلة عن كل المناطق، مع مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب، واستكمال المشاريع الجارية.

-دعم الجماعات المحلية، مع تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

دعم تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال التنمية الصناعية التي تتضمن تحديث المؤسسات العمومية، وتطوير الصناعات البتروكيميائية، مع إنشاء مناطق صناعية.

-تشجيع إنشاء مناصب الشغل، من خلال مختلف الصيغ والبرامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، مع ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] - محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص147

[2] - بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من جهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2014 – 2001)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الاول، جامعة بشار، 2014، ص39-40

[3] - برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.

-تطوير اقتصاد المعرفة، من خلال النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

ثانيا: مضمون البرنامج

يمكن أن نوجز أهم ما تضمنه البرنامج الخماسي في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 6): مضمون البرنامج الخماسي 2010 – 2014 الوحدة مليار دج

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة المئوية %
التنمية البشرية	10122	% 49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	% 31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	% 8.16
التنمية الاقتصادية	1566	% 7.7
الحد من البطالة	360	% 1.8
البحث العلمي والتكنلوجيات الجديدة للاتصال	250	% 1.2

المصدر: محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص274، نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014

من خلال الجدول يمكن تحليل أهم ما جاء في هذا البرنامج ويتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5 % من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات تكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد جاء هذا التخصيص المالي ليحمل في طياته مواصلة تطوير البنية التحتية للاقتصاد، ولذلك خصص له ما نسبته 31.5 % من مبلغ البرنامج، وجه لقطاع الأشغال العمومية لتوسيع الطرقات وتعزيز قدرات الموانئ والمطارات، وكما حضي قطاع النقل بحيّز مالي مهم من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص لتجهيز 14 مدينة بالترامواي كما خصص مبلغ لتمديد شبكات المياه الصالحة للشرب وإقامة السدود وإنشاء محطات تحلية مياه البحر.

وخصص ما نسبته 8.16 % من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، وجه أساسا للجماعات المحلية والأمن الوطني وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

لقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بدعم التنمية الاقتصادية في سعيها لتطبيق هذا البرنامج حيث خصص لها 7.7 % من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وإنشاء مناطق صناعية، كما تم تعبئة قروض لانجاز محطات توليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيماوية.

كما خصص ما نسبته 1.8 % من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، التعليم والتكوين، وتجسيد الحوكمة الالكترونية.

المطلب الرابع: السياسة الانفاقية في ظل تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019.

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015 – 2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.

وقد خصص مبلغ قدره 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية و والإدارية الحصة الأكبر.[1]

أولا: أهدافه

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مايلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية.

- الإهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية.

- استحداث مناصب الشغل ومواصلة تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية.

ثانيا: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 7): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015 ـ 2016

الوحدة مليار دج

	2015	2016	المجموع(مليار دج)	النسبة %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.2	306.4	5.1

[1] - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020، ص51.

المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على السكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، المرجع السابق، ص52.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015 – 2016 بنسبة 38.4% ، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية أخذت حصة تقدر بـ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس المال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد ... إلخ) بـ 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بـ 6.8% ، ثم التربية والتكوين بحصة 5.1% ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4% من مبلغ البرنامج.

ما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة لنفقات التجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ 54% ، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد والتدابير المتخذة من قبل السلطات الجزائرية الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف، وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق التي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وذلك في سياق سياسة ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.[1]

ثالثا: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو2016-2030

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية، وتم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تمثلت المرحلة الاولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، المرحلة الثانية مرحلة الإنتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات.[2]

[1] - هدى بن محمد، المرجع السابق، ص53 - 54.

[2] - هدى بن محمد، المرجع السابق، ص55

مضمونه: قسم النموذج الجديد على تسع قطاعات رئيسية:

الجدول رقم (II - 8): مضمون النموذج الجديد خلال الفترة 2017 – 2018 الوحدة مليار دج

	2017	2018	المجموع(مليار دج)	النسبة %
الصناعة	3.6	5.3	8.9	0.2
الفلاحة والري	101.0	116.5	217.5	6
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	78.4	2.1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	139.9	596.5	736.4	20.1
التربية والتكوين	90.9	101.7	192.6	5.3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	107.7	3
دعم الحصول على السكن	14.9	69.8	84.7	2.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	47.5
عمليات برأس المال	165.3	330	495.3	13.5
المجموع	1386.6	2270.5	3657.1	100

المصدر: هدى بن محمد، المرجع السابق، ص57

من خلال الجدول نجد أن نفقات مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة بنسبة 47.5% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بحصة انفاق تقدر بـ 20.1% حيث انخفضت مقارنة مع البرنامج السابق حيث كانت 38.4% وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع، ثم عمليات برأس مال بـ 13.5% ، ثم قطاع الفلاحة بـ 6% ، التربية والتكوين بـ 5.3 % وباقي القطاعات بحصة تقدر بـ 15.2% .

وما يلاحظ أن حجم النفقات الموجهة للتجهيز خلال سنة 2017 انخفض مقارنة بسنة 2016 بسبب استمرار انخفاض مداخيل البلاد والتدابير المتخذة من قبل السلطات الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن سنة 2018 عرفت زيادة في حجم نفقات التجهيز نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وبداية 2018.

ويمكن بصفة خاصة تحديد السيطرة على الإنفاق العام من خلال مواصلة الجهود المبذولة منذ سنة 2015 ، وسيستمر توطيد هذه المجموعة من التدابير من خلال تنفيذ إجراءات في الميزانية كترشيد وتسقيف النفقات، مما يسهم في تعميق النهج الذي يرمي إلى تحقيق استخدام أمثل للموارد المالية وترشيد الانفاق، على أن يتعين على هذا السقف الحفاظ على النفقات غير القابلة للتقليص، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل قطاع من أجل الحفاظ على حسن أداء الخدمات، والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية اللازمة والمنتجات والخدمات الأساسية للطبقة المحتاجة.

خاتمة الفصل:

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة.

خصص هذا الفصل لدراسة تطور الإنفاق العام والسياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث تم التطرق إلى تحليل تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز التي هي في تزايد خلال الفترة 2000 – 2020، ليتم التوصل إلى أن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات مقارنة بنفقات التجهيز، حيث نجد ان النفقات في الجزائر تتساير مع ارتفاع وانخفاض الجباية البترولية التي تعتبر أهم عامل متسبب في نمو النفقات.

ليتم في الشق الثاني من الفصل للتطرق إلى السياسة الإنفاقية في الجزائر في ظل مختلف البرامج التنموية المنتهجة، بداية بمرحلة الإنعاش الاقتصادي نتيجة تحسن أسعار المحروقات التي انعكست على السياسة الانفاقية للدولة من تقشفية إلى تبني مخططات إنفاق حكومي ضخمة تمثلت أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو والبرنامج الخماسي للنمو.

ومن خلال ما سبق سيتم الانتقال إلى التطرق لدراسة تأثير الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في البطالة والتضخم في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

دور الإنفاق العام في مكافحة البطالة ومعالجة التضخم

مقدمة الفصل:

بعدما تطرقنا إلى مختلف الجوانب النظرية للإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وكذلك واقع الإنفاق العام في الجزائر والسياسة الإنفاقية خلال الفترة 2000 – 2020، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على المتغيرات الإقتصادية الكلية المتمثلة في البطالة والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

حيث أن الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن طريق سياستها المالية وبالخصوص السياسة الإنفاقية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق التشغيل الكامل ومحاربة التضخم.

ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصصنا المبحث الاول لتحليل البطالة في الجزائر وتطورها ودور النفقات العامة في مكافحتها خلال الفترة 2000 – 2020، والذي سنتطرق فيه إلى تطور معدلات البطالة والإجراءات المتبعة لمعالجتها، أما المبحث الثاني فنحاول تحليل ظاهرة التضخم وإبراز دور الإنفاق العام في معالجته.

المبحث الأول: البطالة في الجزائر ودور النفقات العامة في مكافحتها خلال الفترة من 2000 - 2020

يعد موضوع البطالة من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين والأكاديميين وأصحاب القرار، وهي تمثل في الوقت الحالي إحدى المشكلات الرئيسية في الجزائر، وأحد أكبر التحديات التي تواجهها في ظل تفاقم الظاهرة وإرتفاعها من سنة 2014 بفعل تراجع الإنفاق العام وإنحصار النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى عوامل سياسية وبشرية أخرى، وهذا بعد المجهود والسياسات المبذولة منذ سنة 2000 والتي ساهمت في الوصول لمعدلات متدنية للبطالة، لجأت خلالها الجزائر للإنعاش الإقتصادي من خلال تخصيص حجم هائل من الأموال عبر عدة مخططات وبرامج تنموية، إلا أن تبعية الجزائر للسوق النفطية العالمية إنعكست في النهاية على أسعار النفط سلبيا، حيث ترتب على هذه الأخيرة نتائج عكسية على الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020

إن ظاهرة البطالة تبقى مشكلة من المشكلات التي تواجه الحكومة الجزائرية نظرا لما ينجم عنها من أثار سلبية على المجالات الإقتصادية والإجتماعية، فهي تقود إلى الفقر والإنحراف، كما تقلص حصيلة الضرائب على الدخل الذي يشكل أحد موارد الميزانية العامة للدولة وللوقوف على وضعية البطالة خلال فترة الدراسة نستعرض الجدول التالي :

الجدول رقم (III-1) : تطور معدلات البطالة في الجزائر (الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	البطالة %
2000	29.49
2001	27.30
2002	25.66
2003	23.71
2004	17.65
2005	15.26
2006	12.51
2007	13.79
2008	11.33
2009	10.16
2010	9.96
2011	9.97
2012	11
2013	9.82
2014	10.6

2015	11.12
2016	10.5
2017	12.3
2018	11.7
2019	11.4
2020	14.2

المصدر: احصائيات البنك المركزي Bank of Algeria-Banque d'Algérie
اضافة الى الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم (III-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2000 إلى 2020(الوحدة: نسبة مئوية)

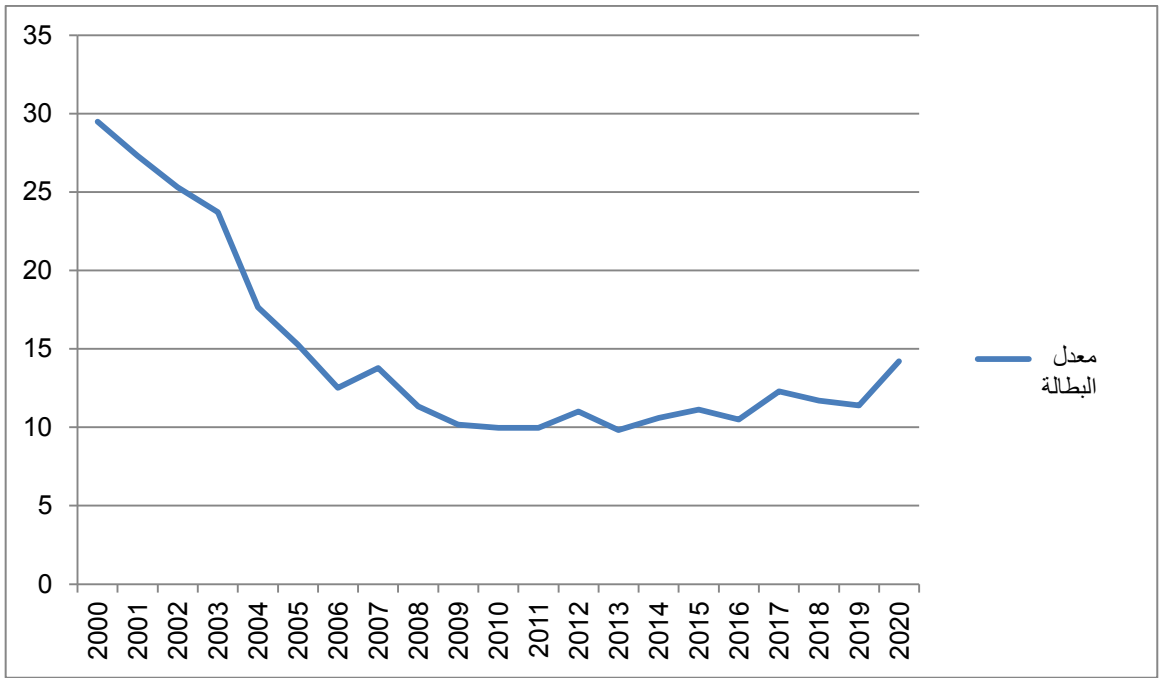

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (III-1)

_**الفترة 2000- 2013** : عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة إنخفاضا كبيرا ومتتاليا، حيث بلغت نسبة 29.49%سنة 2000 ويرجع هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن إنخفاض أسعار البترول وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، في الواقع يفسر الإرتفاع في معدلات البطالة خلال هذه السنة بإنخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر خلال الفترة السابقة لسنة 2000،إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع صندوق النقد الدولي التي كان لها أثر كبير على مستوى التشغيل والبطالة كعجز، لتنتقل من 27.30%سنة 2001 إلى 9.82%سنة 2013 وهذا

راجع إلى توجه الجزائر إلي السياسة التوسعية بزيادة الإنفاق العمومي لإنتعاش إيراداتها بعد الإرتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات وذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة، إضافة إلي هذه البرامج والمخططات الخماسية التي شهدنها الجزائر.

فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتها تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل،أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الإجتماعية أو الصندوق الوطني لتأمين أو أجهزة دعم الشباب وسنحاول تلخيص هذه الأجهزة في النقاط التالية :

1- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل

- برنامج تشغيل الشباب

- جهاز الإدماج المهني للشباب

2- أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية

- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة

- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد

- عقود ما قبل التشغيل

- برنامج القرض المصغر

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

كل الإجراءات والتدابير التي أتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة الظاهرة.

ويمكننا إرجاع هذا الإنخفاض في نسبة البطالة خلال هذه المرحلة إلى تحسين الوضعية الأمنية والإقتصادية للبلاد التي ساعدت على الإستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن الميزانية العامة نتيجة إرتفاع أسعار البترول

التي وصلت إلى 100 دولار للبرميل أواخر سنة 2013 و بالتالي ساعدت على إنشاء مناصب شغل وتخفيض من حدة البطالة.

_**الفترة من 2014 - 2020 :** وشهدت هذه المرحلة إرتفاع محسوس وتذبذب في البطالة وهذا راجع إلى أزمة أسعار البترول التي مرت بها الجزائر سنة 2014، حيث وصلت نسبة الإرتفاع إلى 12.3% سنة 2017، ثم إنخفضت سنة 2019 إلي 11.4% وهذا التراجع راجع إلى إنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة تدعم الشباب من أجل التخلص من البطالة ،والبرامج التنموية، لتصل إلى 17% سنة 2020 وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية العالمية كوفيد – 19 التي مست كل دول العالم، وانخفاض أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه وتوقف التجارة والخدمات وتسريح العمال وتجميد التوظيف وكذا تجميد العديد من المشاريع التنموية ووالاهتمام بالخدمات الصحية ومستلزمات الوقاية والعلاج.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة لمعالجة البطالة في الجزائر

نظرا للآثار السلبية للبطالة، قامت الجزائر بإعتماد عدة آليات للحد منها أو التقليل من آثارها على الأقل نذكر منها :

1_ برامج ومؤسسات سوق العمل في إطار سياسة محاربة البطالة :[1]

أدى إرتفاع نسبة البطالة مع نهاية سنة 1980، والتي مست أساسا الفئة الشابة، إلى قيام السلطات العمومية بوضع سلسلة من السياسات تسهر على تنفيذها مجموعة من المؤسسات التي تعمل على تنفيذ وتحقيق أهداف مجموعة من الوكالات نذكر منها :

أ_ الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)[2] أنشئت الوكالة سنة 1990 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، ومن أهدافها الأساسية هو العمل على تنظيم سوق العمل ومحاربة البطالة عن طريق كل من جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) وعقد العمل المدعم (CTA).

(DAIP): هو جهاز بدأ العمل في 2008، هدفه هو إدماج فئة شباب المتمدرسين من خلال 03 عقود متمثلة في:

(CFI) : هي عبارة عن عقود تكوين وإدماج لفئة الشباب غير المتمدرسة إي بدون تكوين ولا تأهيل .

(CIP): هي عبارة عن عقود الإدماج المهني التي تخص خريجي التكوين المهني والمنقطعين عن الدراسة في المرحلة الثانوية.

(CID): وهي عبارة عن عقود إدماج تخص الفئة المتمدرسة أي المتحصلين على شهادات جامعية.

[1]- وداد عبد العالي ، دور سياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر (2000 -2016) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم سياسية ، جامعة جيلالي بو نعامة خميس مليانا ، الجزائر ، 2017 -2018 .ص 50

[2]- سوميه شهيناز ،أثر الديناميكي للنمو الإقتصادي على البطالة – دراسة حالة الجزائر -أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، العلوم الاقتصادية ، جامعة الجيلالي يابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2016-2017 ، ص 40 .

(CTA): هو عقد عمل مدعم ويدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني ويشمل هو أيضا 03 عقود وهي :

(CFI-CTA): هي عبارة عن عقود تكوين وإدماج لفئة الشباب بدون تكوين ولا تأهيل وتكون لمدة سنة غير قابلة للتجديد.

(CIP-CTA) : هي عبارة عن عقود الإدماج المهني وتكون لمدة 03 سنوات غير قابلة للتجديد

(CID-CTA): وهي عبارة عن عقود إدماج تخص الفئة المتمدرسة وتكون لمدة 03 سنوات غير قابلة للتجديد

في إطار (CTA): تعطي إمتيازات للمؤسسات المستقبلة وتمثل في تخفيضات في التأمين لمدة 03 سنوات مع تقديم دعم مالي لهذه المؤسسات .[1]

ب_الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وقد سمح بالإحتفاظ ب 1.837 منصب شغل ، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم 35 إلى 50 سنة الذي سمح بالمصادقة على 20.642 ملف، وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب إقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات ناهيك عن إعتماد فكرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات، وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب إقتصادية .[2]

ج_الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):[3] هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، حيث تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية وهي موضوعة تحت وزارة التشغيل والضمان الإجتماعي هدفها:

- وضع منظومة إعلامية تسمح للإطلاع بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.

- تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة وتقييمها.

- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها.

[1]-سومية شهناز،المرجع السابق ، ص 40.

[2]- عاقلي فضيلة ، محاضرة بعنوان : البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الإقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)، العلوم الإقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ص 12 .

[3]-مغراني مسيكا ، سوكان ليندا ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة من 1990-2016 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم السياسية [2]، جامعة مولود معمري – تيزي وزو - الجزائر ،2015 -2016 ، ص 105 .

2_البرامج العمومية لترقية العمل المأجور :

أ- **برامج تشغيل الشباب (PEJ) :** [1] كان هذا البرنامج موجها للبطالين في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-27 سنة ، ويهدف إلى :

_ تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج تكوين.

_ منهج تأهيل الشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني وذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة، عن طريق أنشطة زراعية، صناعية، بناء....

_محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، وذلك بالتنسيق مع البلدية.

ب_ برنامج مناصب العمل المأجورة ذات المبادرة المحلية (ESIL) :[2] ويهدف برنامج مناصب العمل المأجورة ذات المبادرة المحلية، الذي يعد جزء من جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) إلى تنصيب الشباب عرضي العمل بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة المتراوحة أعمارهم بين 18- 35 سنة في مناصب عمل مؤقتة يتم استحداثها في إطار الورشات ذات المنفعة العامة التي تبادر بها الجماعات المحلية وأنجز هذا البرنامج الذي كان يهدف إلى بعث التنمية المحلية وتحسين تشغيل طالبي الشغل، وفقا لإحتياجات الجماعات المحلية وقطاعات النشاط المختلفة.

حيث تم التكفل بتمويل مناصب الشغل المستحدثة في إطار الورشات المنظمة من قبل الجماعات المحلية والقطاعات المعنية من طرف ميزانية الدولة، ويستفيد الشباب المدمج لمدة تتراوح بين ثلاث وستة أشهر من تغطية إجتماعية لديوان التأمين وحوادث العمل والأمراض المهنية .

ج_ برامج الشبكة الإجتماعية (Filet social): شرع في هذا البرنامج منذ سنة 1992، وهو يقدم إعانات وتعويضات مالية تهدف إلى حماية الفئات المتضررة من جراء التوجه الإنكماشي الذي عرفه إقتصاد البلاد أنذاك، ويضم هذا البرنامج كل من المنحة الجزافية للتضامن (AFS) وتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (LAIG) وفيما يلي نذكر :

_ **تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (LAIG):** تم الشروع في تقديم تعويضات مالية في هذا الإطار منذ سنة 1994 بدعم وموافقة من البنك العالمي، ولقد وجهت هذه التعويضات والمقدرة ب 3000 دج شهريا للعائلات بدون دخل مقابل القيام بإشغال وأنشطة للصالح العام.

_ **المنحة الجزافية للتضامن (AFS):** تقدم في هذا الإطار منحة مالية تقدر مابين 600 إلى 1200 دج شهريا للفئات بدون دخل المتجاوزة أعمارهم سن الستين أو هؤلاء العاجزين عن العمل لأسباب صحية ...

[1]-وداد عبد العالي ،مرجع سبق ذكره ، ص 52 ،53.

[2]- وداد عبد العالي، المرجع السابق ، ص 52-53

د_ برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO) : يهدف هذاالإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175.131 منصب .[1]

و_ برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE): يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد قبل التشغيل بإعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، ويقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الإجتماعية ، ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة، والحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى معاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) والباحثين عن منصب شغل لأول مرة، وقد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة عقد الإدماج وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الإقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص .[2]

المطلب الثالث:أثر الإنفاق العام على البطالة [3]

يعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدم في التأثير على النشاط الإقتصادي حيث يفضل الكثير من الإقتصاديين تفضيل هذه الأدوات نظرا لفعالية هذه الأداة في تحقيق التنمية إضافة إلى قلة أثارها السلبية على الإقتصاد مقارنة بالأدوات الأخرى، وترى النظرية الإقتصادية الكينزية أن هذه الوسيلة الأكثر ملائمة للرفع من مستوى الأداء الإقتصادي وتحقيق مستويات تشغيل عالية، وعليه فإن في حالات الإنكماش يتم زيادة في مستوى الإنفاق العام لتحفيز الطلب الفعال الذي يساهم في إرتفاع مستوى الإستهلاك و الإنتاج والعمالة .

إن البطالة من المنظور الكينزي تختلف عما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيك أن البطالة في مختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم لقبول وظائف أخرة بأجر أقل ويتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور، كما أنها في إطار النموذج الكلاسيكي فإن التوازن بالضرورة هو توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل والراحة (بطالة اختيارية) ويتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض والطلب على العمل وقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، ولكن على العكس من ذلك لأن العمالة

[1]- وداد عبد العالي ،مرجع سبق ذكره، ص 54 .

[2]-سيواني آمنة ، محمدي منى ، أثر الإصلاحات الإقتصادية على التشغيل في الجزائر الفترة (2001-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكادمي في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد بوضياف مسيلة ، 2016-2017 ، ص 42 .

[3]- عرابي محمد ، أثر الإنفاق العام على المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2017 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم إقتصادية ، دراسات إقتصادية ومالية ، جامعة زيان عاشور الجلفة 2019-2020 ، ص 99.

مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) وتخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال ويقلل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج، فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة والعكس صحيح.

إذن النتيجة التي نستخلصها هي أن الفرق بين التحليل الكينزي والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من توازن في سوق العمل بإفتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي فإن المحدد بحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، وتظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه إنخفاض في الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب الإنخفاض في الإنتاج، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الإقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وإنخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الإقتصادي، إما من خلال الإعانات الإقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع خدماتها الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة إطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون لهم اللأثر الكبير على زيادة إنتاجهم .[1]

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر ودور النفقات العامة في معالجته خلال الفترة من 2000 إلى2020

إتجهت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة إلى تبني سياسة توسعية مبنية على سياسة التخطيط ،وكان هدف هذه السياسة هو النمو الإقتصادي، و التوازن الخارجي إلا أن إرتفاع المستويات العامة للأسعار وبروز الأزمة المالية والإقتصادية العالمية مع بداية سنة 2008 وما خلفته من أثار غير مباشرة على الجزائر ساهمت في إرتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

يعتبر هدف إستقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، والتحديد النهائي للسياسة النقدية المتمثلة في الحد من التضخم يعطي فعالية أكثر لهذه السياسة

إن الهدف النهائي للسياسة النقدية الحفاظ على الإستقرار من خلال إستقرارية الأسعار بإعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك، ويمكن أن نعبر عن تغير مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة في الجدول التالي :

[1]- عرابي محمد ، المرجع السابق ، ص 100 .

الجدول رقم (III - 2) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	معدل التضخم %
2000	0.333
2001	4.225
2002	1.418
2003	4.268
2004	3.961
2005	1.382
2006	2.314
2007	3.673
2008	4.862
2009	5.734
2010	3.913
2011	4.521
2012	8.894
2013	3.253
2014	2.916
2015	4.80
2016	6.39
2017	5.80
2018	4.6
2019	4
2020	2.4

المصدر: إحصائيات البنك الدولي Bank of Algeria-Banque d'Algérie الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

وزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz

الشكل رقم(III-2) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020 (الوحدة: نسبة مئوية)

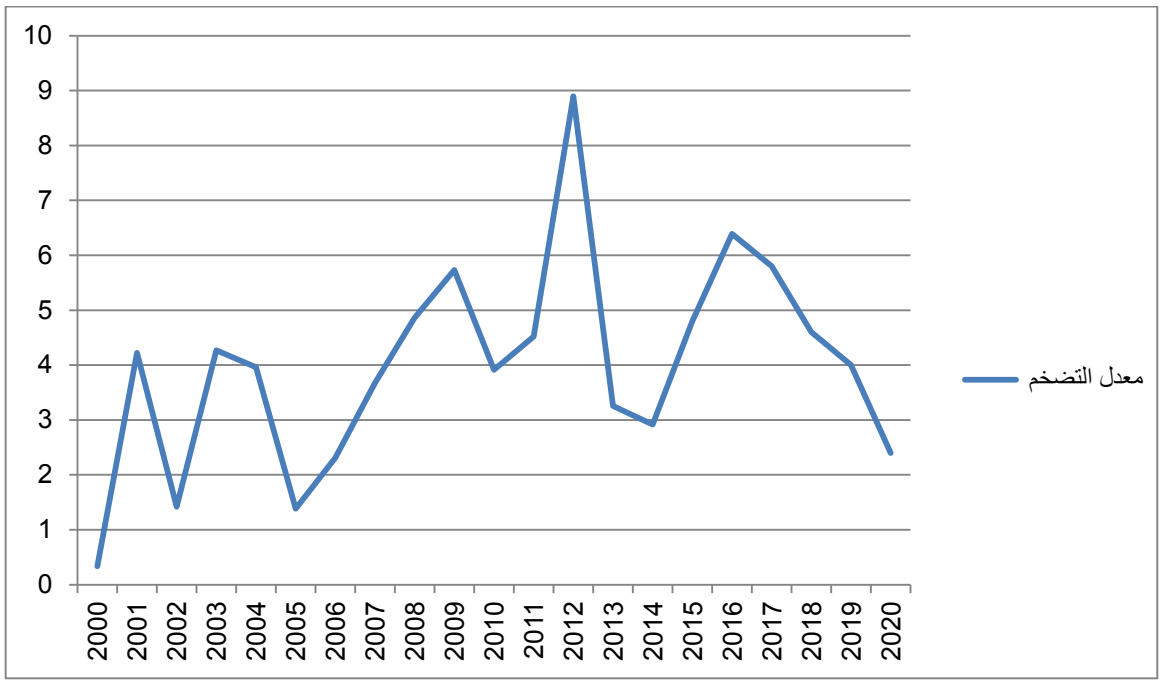

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (III - 2)

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه يلاحظ أن معدل التضخم وصل إلى 0.339 %سنة 2000، وهو أدنى معدل تضخم عرفه الإقتصاد الجزائر منذ الإستقلال بسبب برنامج التعديل الهيكلي وإنطلاقا من سنة 2001 عاد معدل التضخم للإرتفاع بوصوله إلى مستوي 4.225% نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي، وبإستثناء هذه السنة معدلات التضخم بقيت في حدود مقبولة خلال الفترة من 2002إلى2006 وهذا التراجع في الضغوط التضخمية كان مصدره كل من تقليص المديونية الخارجية، وخدماتها وتحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما إنعكس على وفرة في أغلب السلع بمختلف أنواعها بعد الإستقرار الذي شهدته الفترة 2000-2006 في معدلات التضخم.

وتميزت سنة 2007 بعودة قوية للإتجاه التصاعدي (إرتفاع) لمعدلات التضخم والذي تسارعت وتيرته خلال سنتي 2008 و 2009، وهذا التزايد يمثل ظاهرتين تمثلت الأول في إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية بقوة، أما الثانية فتمثلت في إرتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات.

كما أن معدلات التضخم بقيت مرتفعة خلال سنة 2010 لكنها كانت أقل حدة، فلأول مرة منذ خمس سنوات عاد معدل التضخم للإنخفاض حيث إنتقل من 5.734 %سنة 2009 الى 3.913 %سنة 2010.

ليعرف سنة 2012 إرتفاعا وصل إلى 8.89% وهي نسبة كبيرة والسبب يعود إلى الزيادة الكبيرة في الأجور ثم إنخفض في السنتين المواليتين وعاود الإرتفاع سنة 2015 تزامنا مع إنخفاض أسعار النفط سنة 2014 والتي وصلت إلى 47.16 دولار للبرميل سنة 2016 لترتفع معدلات التضخم سنة 2016 لتصل إلى 6.39%

ثم تراجعت هذه النسبة لتنخفض إلى 4 %سنة 2019 وهذا بسبب تراجع طفيف في أسعار المواد الغذائية مما أدي إلى إنخفاض معدلات التضخم ليصل سنة 2020 إلى 2.4%.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر

يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية والمالية في الجزائر حيث عملت الدولة في هذا الإطار على إتخاذ عدة تدابير من أجل الجد من التضخم والمتمثلة فيما يلي:

أ_أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر[1]

يستخدم البنك المركزي بصفة القائد على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية، سواء كانت أولية أووسطية أو نهائية وهذا حسب الظروف الإقتصادية للأي بلدة ويمكن أن تصنف الأدوات إلى أدوات كمية وأدوات كيفية كما يلي :

_الأدوات الكمية غير المباشرة في السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة وهي تلك الأدوات تتدخل بها السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة وتتمثل في:

عمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم، نسبة الإحتياط القانوني، وبالتحديد يتم إستخدام أدوات السياسة النقدية لحل الفجوات التضخمية والإنكماشية.

1- معدل إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، ويسمى أيضا سعر البنك، وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، لهذا تلجأ البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه عدم تشجيع الإقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي إنخفاض الإئتمان، ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الإئتمان[2] .

يؤدي تغيير معدلات إعادة الخصم إلى تغيير معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤثر على حجم الإستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الإستثمار ومعدلات الفائدة.

ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الإئتمان لدى البنوك التجارية ودفع المستثمرين إلى إستثمار أموالهم في السوق بشرائهم أسهم و سندات، وهكذا تخرج الأموال من فخ السيولة فتتقلص حجم الكتلة النقدية.

[1]-محمد أحمد عبد البني ،الأسواق المالية ،الطبعة الأولى ، زمزم للناشرون والموزعون الأردن – عمان – 2009 ،ص87 .

[2]- محمد أحمد عبد البني،المرجع السابق ،ص88 .

2- **عمليات السوق المفتوحة**: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية من السندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا وإستعمالا خاصة في الدول النامية، ويؤدي إستخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان، فشراء السندات العمومية، الذهب و الأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول، أما عند بيعها فيؤدي ذلك إلى إنخفاض النقد المتداول ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان في حالة بيعها، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا وإستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاحه وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.

3- **سياسة الاحتياطي الإجباري**: وهي النسبة التي يقوم البنك المركزي بفرضها على البنوك التجارية حيث تقوم البنوك التجارية بموجب هذه النسبة بالإحتفاظ بمبلغ معين من الوديعة ولا يمكن إقراضها.

فعندما يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإحتياطي القانوني سيؤدي ذلك إلى تقليل قدرة البنوك التجارية في إعطاء قروض (حيث تقوم البنوك التجارية بالإحتفاظ بحجم أكبر من الودائع وتقرض حجم أقل منها) وبالتالي ينخفض حجم النقد المتداول في الإقتصاد، فتنخفض عناصر الطلب الكلي مما يعمل على تقليل الطلب الكلى إلى أن تصل إلى مستوي العرض الكلي.

ب_أدوات السياسة النقدية المباشرة[1]

1-الإقناع الأدبي:

يتمثل في توجيه الإقتراحات والإجراءات والنداوات والتحذيرات سواء الشفهية منها والكتابية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية بإحتياطها وودائعها النقدية ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض منتجات الأسعار ومعدلات الإنفاق الكلي (الطلب الفعلي) إلى المستوي اللازم والمعقول لتحقيق العمالة الكاملة طبق لما تقتضيه عوامل التوازن والإستقرار الإقتصادي في المجتمع، والعكس في أوقات الكساد أي تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم إذا ما إعترفت ببعض السياسات النقدية الأخرى.

2- تحديد أنواع ونسب الإحتياطات النقدية المقبولة لمصرف المركزي :

بإمكان المصرف المركزي إيجاد مجموعة من الإجراءات توضع ضمن خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع الجهاز المصرفي التجاري، ومن بين الإجراءات التى يتم بواسطتها توزيع الإئتمان بما يناسب الوضع الإقتصادي السائد وهو ربط مكونات الإحتياطي النقدي بأنواع ومجالات الإئتمان المقدم من قبل المصارف، بحيث ترتفع نسبة المكونات الغير مرغوب فيها قطاعيا أو زمنيا بغية تشجيع إتجاه الإئتمان إلى الإستخدمات المطلوبة.

[1]- عقون أمال ، مرجع سبق ذكره ،ص 75.

3- **إصدار التوجيهات والتعليمات:**

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشر للسياسة الإئتمانية والمؤسسات المالية كتحديد حجم الإنتاج الممنوح أو كيفية إستخدامه من هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة على السياسة الإئتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الإستثمارات الطويلة أومتوسطة الأجل.

أ_أدوات السياسة المالية في مكافحة التضخم في الجزائر

1_السياسات المالية الإنكماشية[1]

تستخدم السياسات والإجراءات المالية الإنكماشية لمكافحة التضخم، حيث تستهدف تخفيض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعال) إلى مستوى العرض الكلي عند مستوي التشغيل الكامل للموارد، وبمعنى آخر يستهدف تخفيض الطلب الكلي الفعلي إلى مستوى الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن ويتم هذا من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

2- **الرقابة الضريبة**: تشكل هذه السياسة دعامة فعالة من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الإقتصادية والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية، ففي حالة التضخم تقتضي هذه السياسة تخفيض الإنفاق العام برفع معدلات الضريبة على الأرباح بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الإستثماري أو على الإستهلاك بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الإستهلاكي.

وتلجا الدولة إلى إستخدام الضرائب المباشرة وغير المباشرة تكون من خلال رفع الضرائب على الدخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للإقتطاعات الضريبية، حيث تؤدي تلك الإجراءات إلى إنخفاض القوة الشرائية لدي الأفراد نتيجة إنخفاض دخولهم النقدية الحقيقة، وكذا إنخفاض الأرباح التى تحققها المشروعات الإستثمارية، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والإنخفاض في إستثمارات المشروعات، والذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض حجم الدخول التى تولدها تلك المشروعات مما يساهم في إنخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، كما تحدث الضرائب غير المباشر أثرا فعالا في تخفيض حجم الطلب الكلي، من خلال فرض الضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية.

3-الرقابة على الدين العام :[2] تعمل هذه الرقابة على تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، فالحكومة تستطيع الإقتراض من الجمهور بهدف إمتصاص الفائض من مداخيل الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلع

[1]- بن يوسف نوة ،تاثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1970-2014)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ،علوم اقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ، 2015-2016 ،ص126

[2]- بن يوسف نوة ، المرجع السابق ، ص 127-128 .

ويفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، إذ ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق إنما حبس ما أمكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد، وقد يعترض على هذا المبدأ من أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزانتها مما يقودها إلى تحمل خسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيرا مجرد دفع الفائدة على أصل ثابت لا يدر دخلا.

4- **الرقابة على الإنفاق العام**: تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم و الإنكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الإستهلاكي أو الإستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الإقتصادية السائدة، ففي حالة التضخم يجب التقليل من الإنفاق الحكومي،وبما أن كبح الإستثمار يعني تخفيض الإنتاج والزيادة في مشكل البطالة، يبقي الإستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية لسهولة التأثير فيه، حيث تقوم الحكومة بوقف الزيادة في الأجور ورفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورفع قيمة الإشتراكات الإجتماعية، ويقابله خفض في الإعانات الإجتماعية وقروض الإستهلاك.

4- سياسة الرقابة على الأجور: إن التضخم الناشئ عن زيادة التكلفة يكون بسبب الزيادة غير المتوقعة في الأجور أو زيادة أسعار المواد الأولية أي زيادة أسعار المدخلات تنعكس على أسعار المخرجات.

تضخم الأجور ينبع أساسا من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين في الوقت الذي لا يحقق فيه إنتاجهم نفس معدلات الزيادة في الأجور وينبغي في هذه الحالة لتجنب التضخم ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية، ومن هنا فإنه لا يتيسر الوصول إلى تحقيق عدم زيادة الأجور عن الزيادة في الإنتاجية إلا إذا إستخدمت وسيلة تؤدي إلى ربط المعدلات الأولى بالمعدلات الثانية أي إتباع ما يسمي بسياسة الأجر المركزي أوسياسة الدخول.

ويقتضي ذلك حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للإرتفاعات الخاصة في الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في لإقتصاد الوطني، من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كلا من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية، بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية بما يكفل تحقيق الإستقرار في المستوي العام للأسعار من خلال الحفاظ على العلاقة مابين الزيادة في معدلات الأجور والزيادة في معدلات الإنتاجية .

5- **سياسة الرقابة على الأسعار**:[1]

من الطبيعي أن تحاول الدول علاج التضخم بوضع القيود المباشرة التي تمنع إرتفاع الأسعار بحكم القانون خصوصا وأن إستمرار الأسعار بالإرتفاع يسبب إزعاجا واضحا للحكومة وأفراد المجتمع، وتهدف هذه القيود إلى أن تحل محل جهاز الثمن في وظيفته الأساسية مؤقتا، وهي توزيع عوامل الإنتاج على الصناعات المختلفة وتوزيع السلع التامة الصنع على مختلف نواحي الطلب، غير أن الرقابة على الأسعار قد تؤدي الى

[1]- بن يوسف نوة ، المرجع السابق ، ص 129 .

إنتشار حالات التعامل في السوق الموازي وكذا تخزين السلع لحين إرتفاع أسعارها، ولذا تعمد الحكومة إلى إستخدام سياسة تقنين الإستهلاك عن طريق إستخدام نظام البطاقات في توزيع السلع على إعتبار أن الموجات التضخمية التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني تحرم شريحة كبيرة في المجتمع من الحصول على السلع الإستهلاكية الضرورية بأثمان مناسبة خاصة خلال فترات الحروب والكوارث الطبيعية وذلك من أجل المحافظة على إستقرار مستويات الأسعار.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر

يتفاوت أثر الإنفاق العام على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الإقتصادي الكلي في المجتمع والملاحظ بصفة عامة أن زيادة الإنفاق العام خلال فترات الهبوط في مستوى النشاط الإقتصادي يكون أثرها ضعيفا على الأسعار بعكس الحال في الرواج الإقتصادي، ولعل هذا التفاوت هو السبب الرئيسي لإبداء النصح بزيادة الإنفاق العام في فترات الهبوط أو الكساد والدعوة إلى خفض الإنفاق في فترات الرواج الإقتصادي.

يؤدي توجيه الإنفاق العام لزيادة الإستثمار إلى تغيرات هيكل الأسعار وتختلف عما إذا وجه الإنفاق العام لزيادة الإستهلاك، فالإنفاق الذي يعمل على زيادة وسائل الإنتاج كالإستثمار في تنمية القوى الإنتاجية مثلا يؤدي إلى هبوط في أسعار الإنتاج ويرجع ذلك إلى زيادة عرض الإنتاج على الطلب القائم فيحدث التوازن عند مستوى من الأسعار أقل نسبيا من المستوى السابق، أما الإنفاق الحكومي الذي يعمل على زيادة الإستهلاك فإنه يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات نتيجة لتوسع الطلب عليها، ومن الواضح أن هذه الزيادة النسبية في أسعار بعض المنتجات قد تأخذ في الهبوط إذا ما حفز إرتفاع أسعار بعض المنتجين على التوسع في الإنتاج.

هناك بعض المواد تشهد أسعارها تقلبات حادة ولا شك أن قيام الحكومة بشرائها في فترة زيادة الكمية المنتجة منها أي في فترة صعوبة تصريفها وجعلها متوفرة عند الحاجة إليها يساعد على إستقرار أسعارها.

كما أن الحكومات تحاول توجيه إنفاقها بطريقة تحول دون إرتفاع الأسعار ، فقد تقبل الحكومات على منح إعانات رغبة في إبقاء السعر ثابتا بالنسبة للمستهلكين، فهي تضمن سعرا مغريا للمنتج بمنحة الإعانات وفي نفس الوقت تبقي على الأسعار ثابتة بالنسبة للمستهلكين والجدول الموالى يوضح ذلك :

الجدول رقم (III - 3):تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000.2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الإنفاق العام	التضخم
2000	856.2	321.9	1178.1	0.339
2001	963.6	357.4	1321.0	4.225
2002	1097.7	452.9	1550.6	1.418
2003	1122.8	567.4	1690.2	4.268
2004	1251.1	640.7	1891.8	3.961
2005	1245.1	806.9	2052.0	1.382

2.314	2453.0	1015.1	1437.99	2006
3.673	3108.6	1434.6	1673.9	2007
4.862	4191.1	1973.3	2217.8	2008
5.734	4246.3	1946.3	2300.0	2009
3.913	4466.9	1807.9	2659.1	2010
4.521	5853.6	1974.4	3879.2	2011
8.894	7058.20	2275.5	4782.6	2012
3.253	6024.10	1892.6	4131.5	2013
2.916	6995.80	2501.4	4494.3	2014
4.784	7656.30	3039.3	4617.0	2015
6.397	7297.50	2711.90	4585.60	2016
5.8	7282.60	2605.40	4677.20	2017
4.6	7726.30	3078.0	4648.30	2018
4	8557.20	3602.80	4945.40	2019
2.2	7372.70	2929.60	4893.40	2020

من اعداد الطالبين بالإعتماد على المصدر السابق :الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz

وزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz

الشكل رقم (III - 3) :تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

الوحدة: مليار دج

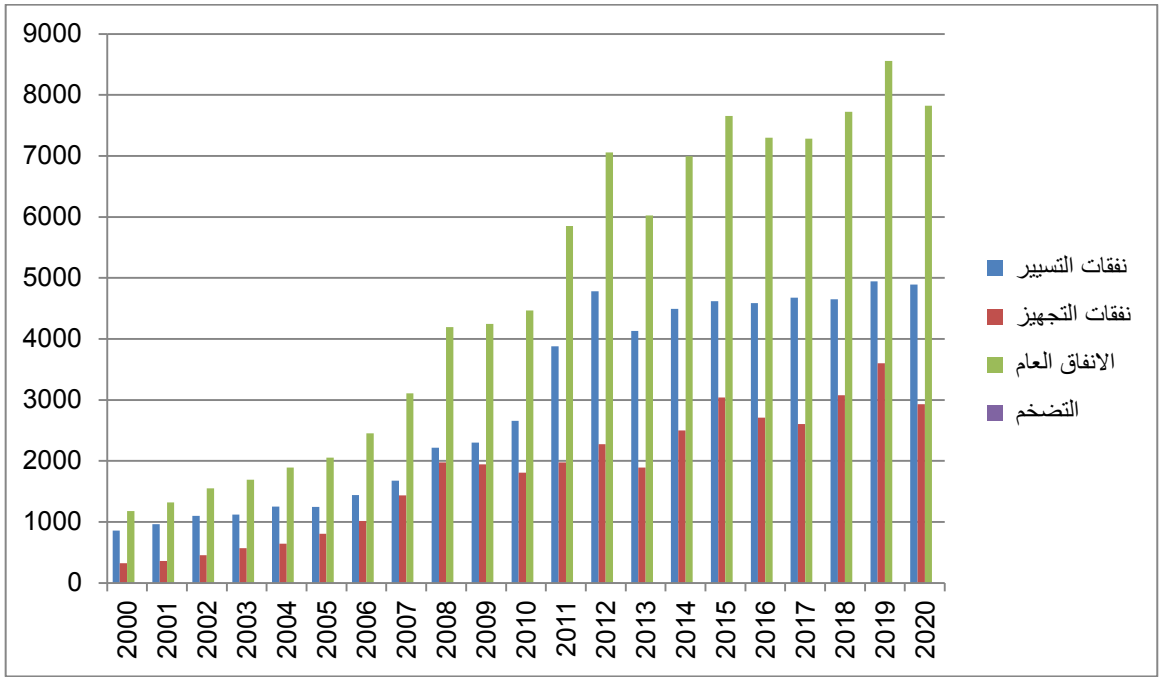

المصدر :من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (III - 3)

نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة من 2000 إلى 2014 هي مرحلة تطبيق البرامج الإستثمارية المتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004) الذي قدر بمبلغ 7 مليار دولار، الوبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وقدر مبلغه ب 56 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو التنمية الخماسي (2010-2014) وقدر مبلغة ب 286 مليار دولار ، والبرنامج الخماسي (2015-2019) وقدر مبلغه ب 262 مليار دولار.

حيث حققت النفقات العامة الإجمالية زيادة معتبرة إنتقلت من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 7656.3 مليار دج سنة 2015، أي بزيادة 6478.2 مليار دج والناتج عن إرتفاع حجم نفقات التسيير من جهة إرتفاع كذلك حجم نفقات التجهيز، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإلى قيام السلطات بضخ أموالا ضخمة في الإقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية.

1_ محددات تأثير سياسة الانفاق العام على التضخم :[1]

يمكن تفصيل أهم المحددات التي تحكم في الرفع من المستوى العام للأسعار من عدمه في حالة التغيرات في مستوى الإنفاق العام في النقاط التالية:

_ **من ناحية مدى مرونة الجهاز الإنتاجي :** بالإضافة إلى وضعية الإقتصاد و المتمثلة خاصة في حالة التشغيل الكامل التي تلعب دورا مهما في حدوث التضخم في ظل التوسع في النفقات العامة، فإنه هناك عامل آخر مهم يلعب هذا الدور من ناحية مدى حثه على حدوث التضخم من عدمه في ظل التوسع في النفقات العامة ألا وهو مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول (خاصة لدى الدول النامية).

وعليه إذا كان الجهاز الإنتاجي جامد (أي ثابت الإنتاج)، فإن نفقات الدولة في هاته الحالة تمثل طلبا متزايدا على السلع والخدمات إلى جانب طلب القطاع الخاص المتزايد نتيجة توزيع الدولة للدخول، مما يدفع مستوى الأسعار نحو الزيادة وحتى إذا كانت النفقات العامة ذات طبيعة منتجة فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة تحقيق التشغيل الكامل أو وجود نقاد إختناق فإن ذلك سينعكس في إرتفاع الأسعار ، ذلك إن حالة التشغيل الكامل تحت إستخدام عناصر الإنتاج بالكامل، وأن النفقات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وعلى عناصر الإنتاج مما يرفع من أسعارها ويزيد من الكلفة وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار فيما بعد، ونفس الشيء يحدث لو أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تكون نتيجة وجود إختناق أو نقص في الفن والكفاءة والتى تتميز بها خاصة الدول النامية. أما إذا كان العرض مرنا أي تكون هناك إستجابة للزيادة في الطلب، فإن النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بزيادة كل من الإستثمار والإستهلاك مما يمكن من تحقيق إستغلال أفضل للموارد وزيادة في الإنتاج ومن ثم الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

_ **من ناحية تركيز وتوجه النفقات العامة :** كذلك توجيه النفقات العامة وتركزها يمثل عامل مهم في التأثير على المستوى العام للأسعار وبالتالي يساهم في حدوث التضخم من عدمه، فمثلا إذا تركزت النفقات العامة على تشجيع الإستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض في سعر الناتج النسبي، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة

[1]-عرابي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 103-104 .

العرض عن الطلب فيتكون التوازن العام عند المستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق لها، أما إذا تركزت النفقات العامة وتم توجيهها نحو الإستهلاك وتشجيعه، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة أسعار المنتوجات بسبب زيادة الطلب عليها، وهذا يكون خاصة لدى الدول النامية المتميزة بالجمود و إلا مرونة في الجهاز الإنتاجي الذي يعجز عن الإستجابة لهذا الطلب الزائد لما يتولد عنه ضغوط تضخمية، بينما قد تتوقف هذه الزيادة في الأسعار وتبدأ في الإنخفاض إذا ما كان إرتفاعها حافزا للمنتجين للتوسع في الإنتاج، وهذه الحالة نجدها خاصة في الدول المتقدمة ذات جهاز إنتاجي مرن.

_ **من ناحية الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام :**[1] إن تأثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار يتوقف بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم بها تمويله، فالزيادة المضطردة في النفقات العامة أدت إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة غير إيرادات الضرائب لتغطية هذه الزيادة، بحيث لجأت معظم الدول إلى توسع في إصدار القروض العامة الداخلية والخارجية وإلى مصدر آخر (إصدار نقدي جديد) المعروف بالتمويل بالتضخم، هذا الأخير الذي أثار جدلا واسعا في الفكر المالي مؤيد ومعارض لها.

كقاعدة عامة فإنه إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طرق خلق قوة شرائية جديدة (الإصدار النقدي)، فإن الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة إذا كان الإقتصاد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوة الإنتاجية، أو كان يعاني من إختناقات معينة نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تجعله عاجزا عن الإستجابة للطلب المتزايد الناتج عن الإنفاق العام الإضافي، أما إذا كان تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام، فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل وقد لا يتأثر على الإطلاق من الإنفاق العام الإضافي.[2]

[1]- عرابي محمد ، المرجع السابق ، ص 105 .

[2]- عرابي محمد ، المرجع السابق ، ص 105 .

خاتمة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التحليلي تحليل أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، حيث قمنا في المبحث الأول بدراسة تحليلية للمعطيات الخاصة بالبطالة وعلى أثرها إستنتجنا مايلي :

_ عرفت معدلات البطالة تزايدا مستمرا خلال الفترة 2000 الى 2020 حيث بلغت ذروتها وبعد ذلك عرفت إنخفاضا محسوسا بسبب التدابير والإجراءات التي إتخذتها الدولة للحد من هذه الظاهرة .

أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة تحليلية للمعطيات الخاصة بالتضخم وعلى أثر ذلك إستنتجنا مايلي :

_ عرف معدل التضخم تذبذبا في تطوره خلال فترة الدراسة 2000 إلى 2020، فتارة في زيادة وتارة أخرى في نقصان، لكن قيمة كانت دائما موجبة، ما يعني تزايد الأسعار من سنة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى تحرير الأسعار.

وقد رأينا إثر تحليلنا لتطور النفقات العامة أنها تزايدت بوتيرة سريعة بعد سنة 2000 أين بلغ معدل البطالة ذروته. وذلك كرد فعل للدولة للحد من هذه الظاهرة، وقد نجحت في ذلك بحيث خفض معدلاتها لتصل 10% في سنة 2010.

إستطاعت الدولة الجزائرية بفضل سياساتها التوسعية أن توفق بين الحد من إرتفاع معدلات البطالة من جهة والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات مقبولة من جهة أخرى، بإعتبار أن الإنفاق العام لا يساهم في زيادة الأسعار إلا بنسبة ضئيلة.

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير الإنفاق العام على كل من التضخم والبطالة، وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيمه وأسبابه وأقسام النفقات العامة، كذلك تطرقنا إلى البطالة والتضخم، وأخيرا تم إسقاط ذلك على الإقتصاد الجزائري للفترة 2000 إلى 2020، إنطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاثة فصول تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج ونلخصها في النقاط التالية:

_ تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير وهي نفقات خاصة لسير النشاط العادي والطبيعي والتي تتميز بإرتفاع خلال فترة الدراسة ونفقات التجهيز المخصصة لتجهيز القطاعات الإقتصادية للدولة ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أهم عنصر فيها .

_ تعتبر المؤشرات الإقتصادية الكلية المتمثلة في البطالة والتضخم من الأهداف الأساسية والرئيسية للسياسة الإقتصادية الكلية، حيث أن معدل البطالة يعكس الوجه الحقيقي للحالة الإجتماعية، ومدى التحكم لتوفير فرص عمل، أما التضخم فيدل على قيمة العمل والقدرة الشرائية.

_ إن النفقات العامة عرفت تزايدا مستمرا خصوصا في الأونة الأخيرة حيث بلغ معدل متوسط 15% سنويا كما أن نفقات التسيير تمثل الجزء الأكبر من نفقات العامة بواقع 63%و37% نفقات التجهيز، وأن فترة برنامج الإنعاش الإقتصادي شهد تزايد للنفقات العامة بوتيرة سريعة خاصة نفقات التجهيز التي بلغت نسبة زيادتها السنوية 21%، ويرجع ذلك إلى تزايد الإنفاق على الأجور والرواتب.

_ يؤثر الإنفاق العام على الأسعار بشكل متفاوت تماشيا مع مستوى النشاط الإقتصادي العام، عندما تحدث زيادة في النفقات على المستوى العام للأسعار حيث يكون في حالة إزدهار الإقتصاد، مما يؤدي في النهاية إلى إمكانية حدوث التضخم، فأثر الإنفاق العام على التضخم بصيغة عامة يتحدد وفق إتجاهين (توسعي وإنكماشي) الذي يتماشى مع الوضعية الإقتصادية حيث تزيد من الإنفاق العام في أوقات إنكماش النشاط الإقتصادي وتحد من الإنفاق في أوقات التوسع الإقتصادي للحد من التضخم.

_ أخذت الجزائر مجموعة من التدابير لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارات المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الإجتماعية أو الصندوق الوطني أو أجهزة دعم الشباب التي حققت نتائج إجابية، لكنها كانت أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وبالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال إذ تعرضت الدولة لنقص المداخيل كون أن هذه الأجهزة تعتمد على النفقات العمومية التي مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

_ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر، بحيث يؤدي توسع النفقات العامة إلى إنخفاض معدلات البطالة.

_ تؤثر سياسة الإنفاق العام بصورة إيجابية وسلبية على المستوى العام للأسعار (التضخم) .

إقتراحات :

_ تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الضخمة الخاصة للتوجه نحو النفقات الإستثمارية بدل النفقات الإستهلاكية والمساهمة في التنمية الإقتصادية.

_ ضبط معدلات نمو الإنفاق العام في الجزائر بحيث تكون موافقة مع الطاقة الإنتاجية.

_ يتوجب على صناع القرار وضع سياسات تهدف إلى التقليل من معدلات البطالة من خلال آليات خلق فرص عمل دائمة التي من شانها أن تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي على المدى الطويل مع العمل على تحسين الهيكل الإقتصادي وبالتالي إمتصاص معدلات البطالة.

_ التركيز على القطاعات المهمشة مثل القطاع السياحي في الجزائر من خلال الإستثمار في هذا المجال الذي سوف يساعد الكثير من القطاعات المرتبطة به مثل الفندقة، النقل.....إلخ، وبذلك الحد من البطالة المرتفعة في الجزائر.

_ قيام الحكومة الجزائرية بمراجعة السياسة المالية والنقدية وجعل العرض النقدي يتماشى مع العرض السلعي الحقيقي من أجل كبح التضخم والتحكم فيه.

_ إهتمام أكثر بمجالات البحث والتطوير عن طريق زيادة حجم الإنفاق عليها.

_ دعم الدولة للمؤسسات الناشئة من أجل فتح آفاق لمجالات جديدة للتخفيض من معدلات البطالة (تدعيم تشغيل الشباب) .

إختبار الفرضيات :

_ الفرضية الأولى

هناك علاقة عكسية بين حجم الإنفاق العام والبطالة في الجزائر، مما يعزز أهمية الإنفاق العام في معالجة مشكلة البطالة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

_ الفرضية الثانية

هناك علاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر حيث تساهم الزيادة في الإنفاق العام بنسبة ضعيفة جدا وهذا مايؤكد صحة الفرضية الثانية.

_ الفرضية الثالثة

لا يؤدي الإنفاق العام إلى تخفيض البطالة والتضخم معا لأن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة وعلاقة طردية بين الإنفاق العام والتضخم، وهذا ما يؤكد أن الفرضية الثالثة فرضية خاطئة.

_ أفاق الدراسة :

نستطيع القول في الأخير أن هذه الدراسة التي قمنا بها هي محاولة معرفة ومعالجة أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم وهي تفتح مجالات عديدة للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

_ دراسة تحليلية وقياسية للإنفاق العام وأثرها على التضخم.

_ دراسة تحليلية لأثر معدلات البطالة على الإنفاق العام.

_أثر ساسة الإنفاق العام على السياسة المالية والنقدية معا دراسة تحليلية قياسية.

_ النفقات العامة وأثرها على المؤشرات الإقتصادية الكلية في ظل إنخفاض أسعار النفط دراسة تحليلية قياسية.

قـائـمـــة المـراجـع

_ قائمة الكتب

1_ أحمد الأشقري ،الإقتصاد الكلي ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ،2002 .

2_ أعاد حمود القيسي ،المالية العامة والتشريع الضريبي ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2011 .

3_ السيد متولي عبد القادر ،إقتصاديات النقود والبنوك ،دار الفكر ناشرون والموزعون،عمان ،2010 .

4_ أنس البكري ،وليد الصافي ،النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ،دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان،2009.

5_ إياد عبد الفتاح النسوري ،أساسيات الإقتصاد الكلي ،دار وصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2014 .

6_ إياد عبد الفتاح النسوري ،أساسيات الإقتصاد الكلي(02)،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2014.

7_ جهاد سعيد خصاونة ،علم المالية العامة ،والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن ، 2010.

8_ حربي محمد ، موسى عريقات،مبادئ الإقتصاد الكلي ،دار البداية للنشر والتوزيع عمان ،2014 .

9_ حسام علي داوود ،مبادئ الإقتصاد الكلي ،دار المسير للنشر والتوزيع،عمان ،2016 .

10_ حمدي بن محمد صالح ،توازن الموازنة العامة ،دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان الأردن ،2013.

11_ خالد واصف الوزني ،أحمد الحسين الرافعي،مبادئ الإقتصاد الكلي ،دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2003.

12_ خبابة عبد الله ،سياسات في إقتصاد المالية العامة ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2009 .

13_ زينب عوض الله،أسامة محمد القولي ،أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان، 2013 .

14_ سوزي عدلي ناشد،الوجيز في المالية العامة،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2000.

سالم محمد شوابكة ،المالية العامة والتشريعات الضريبية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2015

15_ ضياء مجيد ،إقتصاديات النقود والبنوك ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2005

16_ طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،1999 .

17_ عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية ،بيروت،1992 .

18_ عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ،أصول الإقتصاد الكلي ،الكتاب للنشر والتوزيع،بيروت ،1989 .

19_ عبد الغفور إبراهيم أحمد،المبادئ الإقتصادية للمالية العامة ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان الأردن 2012.

20_ عبد المجيد قدي ،مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ،2005.

21_ عبد المطلب عبد الحميد ،إقتصاديات المالية العامة ،دار الجامعية ،الإسكندرية ،2005 .

22_ عبد المطلب عبد الحميد،السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي،دار الجامعية،الإسكندرية 2013.

23_ علي خالفي ،المدخل إلى علم الإقتصاد ،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2009 .

24_ علي زغدود،المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية للساحة المركزية،بن عكنون الجزائر،2005 .

25_ فليح حسن خلف ،النقود والبنوك ،عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ،عمان ،2009 .

26 _ محمد أحمد عبد البني ،الأسواق المالية ،زمزم لناشرون والموزعون ،الأردن عمان ،2009 .

27 _ محمد شاكر عصفور ،أصول الموازنة العامة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2008 .

28_ محمد عباس المحرزي ،إقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2005 .

29_ محمد هيثم العزاوي ،مقدمة في التحليل الإقتصادي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2013

30_ مدني بن شهرة ،إصلاحات الإقتصادية وسياسة التشغيل ،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2008

31_ ناظم محمد الشمري ،النقود والمصاريف ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ،2013 .

32_ وحيد مهدي عامر ،السياسات النقدية والمالية للإستقرار الإقتصادي ،دار الجامعية ،الإسكندرية 2010 .

33_ وليد عبد الحميد عايب ،الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإقتصاد الكلي الحكومي،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت لبنان ،2010 .

_ المذكرات

1_ بن يوسف نوة ،تأثير التضخم على المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2014)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،علوم إقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة الجزائر ،2015-2016 .

2_ رقاي نصيرة ،مرعاد حليمة ،أثر الإقتصاد العام على الإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2014) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،إقتصاد نقدي ومالي ،أبي بكر بالقايد تلمسان-2014-2015 .

3_ سومية شهناز ،أثر الديناميكي ،للنمو الإقتصادي على البطالة ،دراسة حالة الجزائر ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،العلوم الإقتصادية ،جامعة الجيلالي يابس ،سيدي بلعباس ،الجزائر ،2016-2017 .

4_ سيواني أمينة ،محمدي مني ،أثر الإصلاحات الإقتصادية على التشغيل في الجزائر من (2001-2014) مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة الجزائر 2016-2017 .

5_ عرابي محمد ،أثر الإنفاق العام على المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول المغرب العربي (1990-2017)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم إقتصادية و مالية جامعة عاشور جلفة ، الجزائر،2019-2020.

6_ _ عقون أمال ،أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الإقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة أم البواقي الجزائر ،2015-2016 .

محمد الطيب ذهب ،دور سياسة الإنفاق العام على الإستثمارات العمومية في الجزائر من 2001إلى2014،مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ،علوم الإقتصادية جامعة حمة لخضر بالوادي الجزائر من 2015 إلى 2016.

8_ محمد رمضان عبد الرحمان صالح ،دور الإقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل ،رسالة الماجستير في إقتصاديات التنمية ،كلية التجارة الجامعة الإسلامية بعزة 2014.

9_ مغراني مسيكا ،سوكان ليندا ،دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة من 1990-2016. مذكرة لنيل شهادة الماستر ،العلوم السياسية ،جامعة مولود معمر ،تيزي وزو ،الجزائر ،2015-2016 .

10_ وداد عبد العالي ،دور سياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر (2000-2016) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،علوم سياسية ،جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،الجزائر،2017-2018 .

11 - يحياوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980 – 2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015 – 2016.

_ مجلات ومحاضرات

1_ زواش زهير،محاضرات في المالية العامة ،علوم إقتصادية ،جامعة قسنطينة (02)عبد حميد مهري 2019-2018 .

2_ عاقلي فضيلة ،محاضرة بعنوان البطالة وتعريفها أسبابها وأثارها الإقتصادية في الجزائر (سياسة التشغيل في الجزائر)،العلوم الإقتصادية جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر.

3_ وافي ناجم وجلايلة عبد الجليل مجلة التكامل الإقتصادي بعنوان ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2019 جامعة أحمد دراية –أدرار (الجزائر)، المجلد 08 العدد:02 (جوان 2020).

4 - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2012

5 - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، الجزائر 2012

6 - معيزي قويدر، دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليدة02، الجزائر، العدد 18، جوان 2018

7 - عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي الأول، تقييم حول تأثير برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001 – 2014)، جامعة سطيف01، 11 -12 مارس 2013

8 - بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من جهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2014 – 2001)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الاول، جامعة بشار، 2014

9 - محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010 – 2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص271، نقلا عن البرنامج التكميلي لدعم النمو

10 - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020

التقارير

1 - برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010

النصوص القانونية

1- قانون رقم 19 -14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020

مواقع الانترنت

1_ الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

2 _ إحصائيات البنك الدولي Bank of Algeria-Banque d'Algérie

3 – بوابة الوزير الأول www.cg.gov.dz

4 – موقع وزارة المالية www.mf.gov.dz

الملخص:

يعتبر الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تتيح للدولة والحكومات التحكم في الإقتصاد الوطني، وذلك عن طريق زيادته أو تخفيضه تبعا للحاجة ووفقا لقدرتها على ضمان التمويل وهذا ما يؤثر على المتغيرات الإقتصادية كالتضخم والبطالة، والتي تعد هذه الأخيرة من أخطر المشاكل الإقتصادية التى تمس مختلف إقتصاديات دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة على سواء لما يحدث من إختلالات تنعكس سلبا على مختلف الموازين الإقتصادية.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق العام على كل من البطالة والتضخم من خلال دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة 2000 الى2020، وذلك من خلال إستعراض الإطار النظري الخاص بالإنفاق العام وعلاقته بكل من البطالة والتضخم مع عرض واقع ومتغيرات الدراسة في الجزائر ليتم بعدها إجراء دراسة تطبيقية تحليلية إعتمدنا فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والتضخم من جهة ومن جهة أخرى علاقة عكسية مع البطالة إضافة إلى أن الإنفاق العام يؤثر بالسلب على معدل التضخم ويؤثر بالإيجاب على معدل البطالة وهذا حسب الطلب الكلي.

الكلمات المفتتاحية: الإنفاق العام، البطالة، التضخم.

Abstract

Public spending is one of the most important means of allowing the state and governments to control the national economy by increasing or decreasing it accroding to need and accroding to its ability to guarantee funding this affects the economic variables including inflation and unemployment , which is the most serius economic problems affecting various economies the countries of the world ; whtether developed or advanced alike ;to the imblances that advesely affect the various macroéconomie blances.

This study aimed to know the impact of public spending on both unemployment and inflation through an analytical study of the case of algerie for the period 1996-2019.by reviewing the theoretical framework of public tunnels and its relationship ,with unemployment ,inflation and study variables in algerie to be held an analytical application, which was adopted at the analytical descriptive approach.

Throgh this study, we have reached several of the most important results : avirtual relatioship between public spending and inflatoin on the one hand and on the other hand relative to unemployment, as well as the public spending affects inflation and affects the joins and this is customized on demand.

Keywords : public spending, unemployment, inflation.